**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**
**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**
**جامعة محمد بوضياف -المسيلة**

**كلية :**العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
**قسم: العلوم الاقتصادية**
رقم: .....

**ميدان:** علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
**فرع: العلوم الاقتصادية**
**تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي**

# مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

**إعداد الطلبة:**
- عثماني صبرينة
- لكتيلة حنان

**تحت عنوان:**

# دور الخدمات المصرفية الالكترونية في الرفع من أداء البنوك التجارية

## لجنة المناقشة:

| | | |
|---|---|---|
| د. ..... | جامعة محمد بوضياف المسيلة | رئيســا |
| د. غفصي توفيق | جامعة محمد بوضياف المسيلة | مشرفا و مقررا |
| د. ..... | جامعة محمد بوضياف المسيلة | مناقشا |

**السنة الجامعية : 2022/2021**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: ...العلوم الإقتصادية.....

*Université Mohamed Boudiaf a M'sila*

*Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion*

*Département: .....*

# تصريح شرفي

## بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب ( ة )*: عثماني صبرينة ..... المولود(ة) بتاريخ: 1999/02/19 ..... ب: بوسعادة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: ..... الصادرة بتاريخ: .....عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الإقتصادية ..... تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي .....خلال السنة الجامعية: 2022 .....

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** : ..... دور الخدمات المصرفية الالكترونية في الرفع من أداء البنوك التجارية .....

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...18../...06../2022.

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي


جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

*Université Mohamed Boudiaf a M'sila*

*Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion*

*Département: .....*


# تصريح شرفي

## بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب ( ة )*: لكتيلة جنان ..... المولود(ة) بتاريخ: 1998/10/14 ..... ب: عين الملح .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: ..... الصادرة بتاريخ: .....عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية ..... تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي .....خلال السنة الجامعية: 2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** : دور الخدمات المصرفية الالكترونية في الرفع من أداء البنوك التجارية .....

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...18../...06./2022.

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

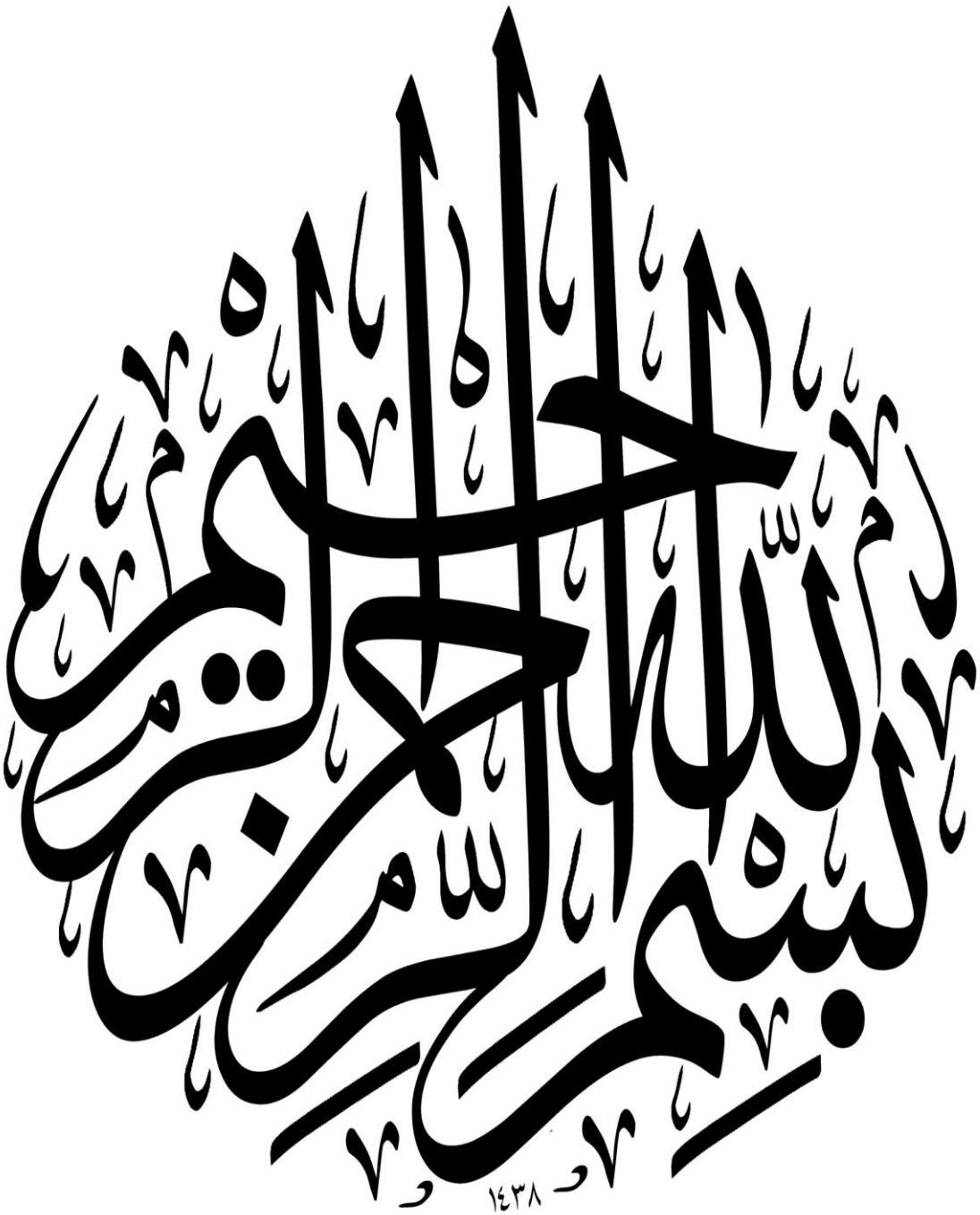
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

# شكر و تقدير

أشكر الله عز وجل و نحمده الذي بنعمته تتم الصالحات.

على ما من به علي من التمام و الكمال بعد التيسير و التوفيق لنجاح هذا العمل و استنادا لقوله عليه الصلاة و السلام

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أوليائي الكرام .

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل وأخص بالذكر إلى جميع خريجي دفعة 2022

# اهداء

احمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث الى الذي وهبني كل ما يملك حتى احقق له اماله الى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، الى الانسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، الى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى.

ابي الغالي على قلبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه . الى التي وهبت فيها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعايةوكانت سندي في الشدائد،وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة خطوة في عملي الى ما ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان امي اعز ملاك العين جزاها الله عين خير الجزاء في دارين.

إليهما اهدي هذا العمل المتواضع بها لكي ادخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى اخوتي الى رفاق دربي وأحلى الأصدقاء.

كما اهدي ثمرة جهدي للدكتور **نفسي توفيق** الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت اليه فأنارها ليوكلما دب الياس في نفسي زرع فيها الامل كما لا ننسى ان اشكر كل الأساتذة الكرام والزملاء الذين رافقوني طيلة المشوار الدراسي. والى كل من يؤمن بان بنور نجاح التغيير في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى.....

**عثماني صبرينة**

# اهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

و الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ

أهدي ثمرة دراستي إلى:

الى من انجبتني وربتني وانارت دربي الى أغلى واعز انسان في الوجود

الى غاليتي أمي حبيبتي حفظها الله والبسها ثوب الصحة والعافية

الي مثلي الأعلى في الحياة ، الى درعي الذي به احتميت، الى السند الذي شق لي بحر العلم والتعلم

ابي الغالي حفظه الله وألبسه ثوب الصحة والعافية

الى اخوتي حفظهم الله وادامهم لي

الى الأهل والاقارب، اصدقائي واحبابي

الى كل من علمني حرف وأخذ بيدي إلى طريق العلم والمعرفة.

لكتيلة حنان

# ملخص الدراسة

**الملخص:**

يشهد العالم تطورا كبيرا في مجال الصناعة المصرفية حيث تحولت العديد من الأجهزة المصرفية في العالم إلى أنظمة الصيرفة الإلكترونية في التعامل مع الأطراف المختلفة، وذلك من اجل رفع مستوى الأداء المقدم من طرف البنوك للحصول على درجة عالية من رضا المتعاملين وتحقيق مردودية مالية أكبر، حيث شرعت الجزائر وكغيرها من الدول العربية في إصلاح منظومتها البنكية وادخال نظم وآليات الصيرفة الإلكترونية عليها، فقامت بمجموعة من الخطوات الهامة نحو تطوير البنية التقنية للمنظومة البنكية، غير أنها لا تزال لم ترقى للوضع الذي يشهده هذا القطاع.

حيث تلعب الصيرفة الإلكترونية دورا كبيرا في تحسين الأداء في البنوك التجارية، وذلك بفعل استعمال آليات الصيرفة الإلكترونية في التعاملات اليومية للبنك، ولكن هذا التحسن يعتبر جيدا ، وذلك بفعل اعتماد البنوك التجارية الجزائرية على الأنظمة البنكية الإلكترونية في الآونة الأخيرة.

**الكلمات المفتاحية :** الخدمات الالكترونية ، البنوك التجارية ،الدفع الالكتروني

**Abstract**

The world is witnessing a great development in the banking industry, as many banking devices in the world have turned to electronic banking systems in dealing with different parties, in order to raise the level of performance provided by banks to obtain a high degree of customer satisfaction and achieve greater financial profitability. Algeria, like other Arab countries, has reformed its banking system and introduced electronic banking systems and mechanisms to it. It has taken a number of important steps towards developing the technical infrastructure of the banking system, but it is still not up to the situation witnessed by this sector.

Where electronic banking plays a major role in improving the performance of commercial banks, due to the use of electronic banking mechanisms in the daily transactions of the bank, but this improvement is considered good, due to the reliance of Algerian commercial banks on electronic banking systems in recent times.

**Keywords**: electronic services, commercial banks, electronic payment

# فهرس

# المحتويات

| العنوان | ص |
| --- | --- |
| شكر وعرفان | |
| اهداء | |
| ملخص الدراسة | |
| فهرس المحتويات | |
| فهرس الجداول و الأشكال | |
| مقدمة | أ |
| الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك التجارية والخدمات المصرفية الالكترونية | 01 |
| تمهيد | 02 |
| المبحث الاول: عموميات حول البنوك التجارية | 03 |
| المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية | 03 |
| المطلب الثاني: دور واهمية البنوك التجارية في الاقتصاديات الوطنية | 06 |
| المطلب الثالث: خصائص البنوك الشاملة ودوافع التحول إليها | 09 |
| المبحث الثاني الإطار العام للخدمات المصرفية الالكترونية | 13 |
| المطلب الأول: تطور ومفهوم الخدمات المصرفية الالكترونية | 13 |
| المطلب الثاني: أهمية الخدمات المصرفية الالكترونية وخصائصها | 15 |
| المطلب الثالث: أنواع الخدمات المصرفية الالكترونية | 17 |
| خلاصة الفصل | 24 |

| | |
|---|---|
| الفصل الثاني: دراسة دور الصيرفة الالكترونية في الرفع من أداء البنوك التجارية | 2 |
| تمهيد: | 26 |
| المبحث الأول : تطوير وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع في الجزائر | 27 |
| المطلب الاول: بطاقة الدفع بين البنوك CIB | 27 |
| المطلب الثاني: نظام الدفع المبالغ الكبيرة :RTGS | 38 |
| المطلب الثالث: المقاصة الالكترونية | 44 |
| المبحث الثاني : واقع تطبيق آليات الصيرفة الالكترونية | 52 |
| المطلب الاول: تطور حجم البطاقات البنكية CIB | 52 |
| المطلب الثاني: تقييم نظام arts | 56 |
| المطلب الثالث: تقييم نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات | 57 |
| خلاصة الفصل | 59 |
| خاتمة | 60 |
| قائمة المصادر والمراجع | 65 |

# فهرس الجداول والأشكال

## فهرس الجداول


| العنوان | ص |
|---|---|
| الجدول رقم (01) نشاط السحب على الجهاز النقدي | 52 |
| الجدول رقم (02) نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني | 55 |
| الجدول رقم (03) نظام التسوية الإجمالي في الوقت الحقيقي للمبالغ الكبيرة والمدفوعات العاجلة (نظام ARTS) | 56 |
| الجدول رقم (04) احصائيات خاصة بالمقاصة الالكترونية | 57 |


## فهرس الأشكال


| العنوان | ص |
|---|---|
| الشكل رقم (01) تطور عدد أجهزة الصراف الالي في الجزائر | 52 |
| الشكل رقم (02) تطور عدد عمليات السحب عبر أجهزة الصراف الالي | 53 |
| الشكل رقم (03) المبلغ الإجمالي لعمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي. | 54 |

# مقدمة

في ظل التطورات السريعة التي عرفتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة ما تعلق منها بأنظمة الاتصال عن بعد بالإضافة الى الثورة المعلوماتية، شهد العالم موجة من التغيرات والتحولات الرهيبة مست مختلف نواحي الحياة لاسيما الاقتصادية منها أين تم الانتقال من المجتمع الصناعي الى مجتمع المعلومات، الذي يتخذ من المعرفة والتقنية مرتكزا له، هذا التحول جعل الاقتصاد يستفيد من السرعة الفعلية التي توفرها له

وقد تأثرت اليوم جميع القطاعات بعصرنة التكنولوجيا، بما فيها القطاع البنكي الذي شهد تحولا من العمل بالشكل التقليدي الى تبني الاشكال الالكترونية المجسدة في منتجاته الحديثة كالعمليات البنكية الالكترونية وبطاقات الائتمان البنكية وخدمات الصراف الآلي وتقديم خدمات متعددة لعملائه عن طريق استخدام الانترنت

كما اصبحت تعتبر الخدمات البنكية الالكترونية اليوم احدى أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية، التي ارتقت اداءات البنوك عبر تطورها، و التي عملت على رفع مستوى الخدمات البنكية و الحصول على درجة عالية من رضا المتعاملين معه، اذ اصبح اليوم يقاس مستوى التقدم و التطور الاقتصادي لأي مجتمع أو دولة بمدى كفاءة و نجاعة نظامه البنكي في أداء الخدمات، و على ضوء الاستخدام الواسع اليوم لنظم التكنولوجيا في الاعلام و الاتصال عرفت معها الخدمة البنكية في القطاع البنكي نظم ووسائل جديدة حققت معها حسن الاداء و المعاملة و التي تمثلت اساسا في الاستخدام الواسع لوسائل الدفع و السداد الالكترونية الحديثة

والجزائر وعلى غرار الدول النامية شهدت اصلاحات مصرفية شاملة استعدادا للتحول لنظام اقتصاد السوق وتحضيرا للاندماج في الاقتصاد العالمي

وعليه ستحاول هذه الدراسة التركيز على الخدمات المصرفية الالكترونية وأهميتها في المصارف ومساهمتها في تحسين جودة الخدمات المصرفية، بالنظر الى الاساليب والانظمة الحديثة والمميزة والتسارع الهائل في اقتصاديات المعرفة، خاصة الاعمال والخدمات الالكترونية عبر الانترنت ودورها في تفعيل نشاط البنوك التجارية .

و من هنا تتضح لنا معالم اشكالية بحثنا في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة الخدمات المصرفية الالكترونية في التحسين من اداء البنوك التجارية

الأسئلة الفرعية:

- ما هو دور البنوك التجارية في اقتصاديات الوطنية؟
- ما المقصود بالخدمات المصرفية الإلكترونية وماهي المزايا التي تقدمها؟
- ماهي أبرز وسائل الدفع الإلكترونية المعتمدة في الجزائر؟
- إلى أي مدى يمكن للخدمات المصرفية الإلكترونية النهوض بالقطاع المصرفي؟

**الفرضيات:**

**الفرضية الرئيسية:**

تلعب الصيرفة دورا هاما ورئيسيا في تحسين الأداء في البنوك التجارية الجزائرية

**الفرضيات الفرعية:**

**الفرضية الأولى:** تعزز الصيرفة الالكترونية الأساليب الحديثة في النشاط المصرفي، وكذا تسوية مختلف المعاملات ووسائل الدفع الحديثة وخدمات مميزة تخفض من الوقت والتكاليف وزيادة أداء الجهاز المصرفي.

**الفرضية الثانية:** تحديث وعصرنة نظام الدفع مرتبط بثقافة ووعي المجتمع.

**الفرضية الثالثة:** تسعى البنوك التجارية من خلال تبني الخدمات المصرفية الالكترونية الى توسيع مجال تعاملاتها لزيادة توريد الخدمات ما بين البنوك، وما بين البنوك والعملاء وذلك لتحقيق اداء بنكي أفضل.

**اهمية الدراسة:**

- ✓ ترجع أهمية الدراسة إلى اهمية الخدمات المصرفية الالكترونية والدور الذي تلعبه للخوض في عالم العولمة، وضمان مقدرتها على المنافسة وحفاظها على مكانتها السوقية.
- ✓ إعطاء صورة واضحة عن استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية.

**اهداف البحث:**

- ✓ ابراز الدور الذي تساهم به الخدمات البنكية الالكترونية في تحسين الخدمة المصرفية المقدمة للزبائن.
- ✓ التعرف على أبرز خدمات الصيرفة الالكترونية بالبنوك التجارية.

**دوافع اختيار الدراسة:**

- الرغبة الكبيرة في التعرف على واقع البنوك في ممارسة العمل المصرفي الالكتروني
- موضوع تأثير الخدمات البنكية الالكترونية على أداء البنوك موضوع متجدد
- تماشي الموضوع مع تخصص الاقتصاد النقدي والبنكي

**الدراسات السابقة:**

-هارون مسعودي 2011، بعنوان الخدمات المصرفية الالكترونية ودورها في تفعيل النشاط البنكي دراسة حالة بنك البركة الجزائري «وكالة باتنة"، مذكرة ماستر هدفت هذه الدراسة الى تبيان دور واهمية الخدمات المصرفية الالكترونية وواقعها في البنوك الجزائرية من خلال دراسة حالة بنك البركة الجزائري وقد توصل صاحب هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج منها:

1.أن مفهوم الخدمات المصرفية الالكترونية في الوكالة هو تقديم بعض الخدمات الصغيرة التي تعتمد على التكنولوجيا مثل تقنية ارسال الشيك عبر الصورة، و العمل بنظام swift لتحويل الأموال و التي تقدمها الوكالة، اي أنها لا تتبنى المفهوم الحديث للخدمات المصرفية

الالكترونية التي تعتمد على الانترنت، و ذلك بسبب ضعف المنافسة خاصة بالنسبة للبنوك الاسلامية على مستوى السوق المصرفية الجزائرية و كذلك نقص الوعي المصرفي الالكتروني للزبائن

2-بالرغم من نتائج الدراسة الميدانية فان الوكالة لديها نقائص عديدة حيث ان خدماتها المصرفية الالكترونية تتشابه مع خدمات البنوك الاخرى و تبقى غير كافية لمواجهة بعض المنافسين

-السعيد بريكة 2010 بعنوان واقع الصيرفة الالكترونية و افاق تطورها في الجزائر، اطروحة دكتوراه هدفت هذه الدراسة الى تحليل و دراسة وضعية اعمال الصيرفة الالكترونية و اهم نماذج تقديم الخدمات عن بعد مع بيان اهمية الدفع الالكتروني و الصيرفة عبر الانترنت و كذا مخاطرها و قد توصل صاحب هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر منها:

1.عمليات الصيرفة الالكترونية وسيلة جديدة من وسائل المعاملات المصرفية فيما بين البنك و زبائنه كنتيجة حتمية فرضها التطور التكنولوجي و الاقتصاد الرقمي

2.تبني البنوك الصيرفة الالكترونية، في نقل كافة اليات الادارة على الشبكة بيسر بما يحقق سرعة في الاداء و حسن استغلال امكانات البنك، بما يوفر الوقت و الجهد على العملاء

-اسحاق تواتي 2020،بعنوان الصيرفة الالكترونية و دورها في تحسين جودة الخدمة المصرفية دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA وكالة سطيف مذكرة ماستر، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مختلف وسائل الدفع المتوفرة في البنوك عموما و البنك الوطني الجزائري خصوصا و عرض مختلف الخدمات المصرفية الالكترونية التي يوفرها البنك الوطني الجزائري لزبائنه و قد توصل صاحب هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج منها:

1.هناك العديد من الخدمات المصرفية الالكترونية تختلف من حيث الخصائص و نوع الخدمة المقدمة

2.نجاح الصيرفة الالكترونية على المدى البعيد يتحدد بقدرة المصرف على توسيع نشاطه و دخوله الى الاسواق الدولية خصوصا الدول التي يعتمد اقتصادها على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و كذلك قدرته على متابعة و مسايرة الابتكارات التقنية و على ادارة المخاطر بجميع اشكالها

**المنهج المتبع:**

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري لتوضيح مختلف المفاهيم، اما المنهج التحليلي فقد استعملناه في الجانب التطبيقي و ذلك بهدف تحليل المعلومات و البيانات

**حدود الدراسة:**

**المجال الزمني:** امتدت الدراسة لمدة 4اشهر بداية من شهر مارس الى غاية شهر جوان

**المجال المكاني:** ارتكزت الدراسة على الخدمات المصرفية الالكترونية و دورها في تفعيل النشاط البنكي للبنوك التجارية في الجزائر بصفة عامة

**هيكل الدراسة:**

لتحقيق أهداف البحث قمنا بتقسيم هذا العمل الى فصلين، فصل نظري والاخر تطبيقي على النحو التالي:

**الفصل الاول:** جاء بعنوان الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الشاملة والخدمات المصرفية الالكترونية يندرج تحته مبحثين الأول عموميات حول البنوك الشاملة والثاني الإطار العام للخدمات المصرفية الالكترونية

**الفصل الثاني:** هو عبارة عن مجموعة من الاحصائيات من البنوك التجارية حول وسائل الدفع الالكترونية يندرج تحته مبحثين الاول بعنوان تطوير وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع في الجزائر اما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه مجموعة من الاحصائيات حول تطور وسائل الدفع الالكترونية بالجزائر وتحليلها.

# الفصل الأول:

## الإطار النظري المفاهيمي للبنوك التجارية والخدمات المصرفية الالكترونية

**تمهيد**

لقد أصبحت البنوك ضرورة من ضروريات العصر الحديث لا تستطيع أن تستغني عن خدماتها أمة من الأمم، أو قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وبغير العمليات البنكية لا يمكن أن تستمر المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية في نشاطها، حيث تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تحريك دواليب الاقتصاد من خلال وظائفها وعملياتها المصرفية.

حيث أصبح العالم في وقتنا الحاضر يشهد ثورة تقدم في مجال التكنولوجيا المعلومات وفي ظل هذه التطورات والمتغيرات فقد سائرا البنوك هذه التغيرات وحاولت التكيف معها بقوة وذلك من خلال تطوير هياكلها وعصرنة خدماتها حيث ظهرت الصيرفة الالكترونية والتي تعتمد وسائل حديثة في التعاملات البنكية.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى البنوك التجارية حيث في المبحث الأول عن ماهية البنوك التجارية وعن أهمية ودور البنوك التجارية في اقتصاديات الوطنية وكذلك خصائص ودوافع التحول إلى البنوك الشاملة، اما في المبحث الثاني سنتطرق إلى الصيرفة الالكترونية نشأتها ومفهومها وخصائص خدماتها وأيضا انواع خدمات المصرفية الإلكترونية.

## المبحث الاول: عموميات حول البنوك التجارية

تعتبر البنوك في أي اقتصاد العمود الفقري والركيزة الأولى لتحقيق أهدافه ومن ثم فنجاحها ضرورة ملحة، إذ أنها تساهم في تعبئة المدخرات بغية استغلالها بأكثر إنتاجية مما يؤدي إلى وضع قطار التنمية على الطريق الصحيح. وفي ضل الحالة التي يشهدها العالم اليوم من تطور تكنولوجي في شتى المجالات وبخطى سريعة ومتلاحقة، حيث انعكست هذه التغيرات على عمل البنوك التي ليس أمامها سوى أن تتكيف وتواءم مع هذه التغيرات السريعة والمتطورة، حيث لم يعد دور البنوك منحصرا في العمليات الادخارية للأفراد.

### المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية:

تعد البنوك التجارية في المرتبة الثانية من حيث تسلسل الجهاز البنكي حيث لا يسبقه في ذلك إلى البنك المركزي، كما تمثل الركيزة الأساسية للنظام المصرفي وهي من أقدم البنوك من حيث النشأة.

#### أولا: نشأة البنوك التجارية:

تشير الأدبيات المالية أن أول مصرف تجاري قد أسس في مدينة البندقية جنوب إيطاليا (1157) ثم توالى ظهور المصارف في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول مصرف عام (1609) وفي لندن نشأ بنك إنجلترا عام (1994) وبنك فرنسا عام (1800).

وجاءت كلمة بنك (bank) من الكلمة الفرنسية (banque) بمعنى الخزانة والكلمة الإيطالية (banca) وتعني المكتب أو الطاولة أو المكان الذي يجلس فيه عدد من التجار أو الصاغة في إيطاليا، حيث كان التجار الآخرون ورجال الأعمال يودعون أموالهم والذهب لدى هؤلاء الصاغة أو الصيارفة بقصد حفظها مقابل رسوم بسيطة، وكان هؤلاء الصيارفة يحررون إيصالات لحفظ حقوق أصحاب هذه الودائع، فإذا رغب صاحب الذهب في استرجاعه فإنه

بقدم الإيصال ويستلم الذهب أو أمواله وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الأولى للمصارف التجارية وهي وظيفة قبول الودائع.

ومع مرور الوقت أصبح الناس يقبلون الإيصال في ما بينهم كوسيلة للتبادل التجاري وبقيا الذهب مكدسا في خزائن هؤلاء الصيارفة وقد تنبه بعض الصافة أو الصيارفة إلى هذه الحقيقة فصار يقرض ما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للمصارف التجارية وهي الإقراض.

أما اشتقاق النقود أو خلق النقود (money creacion) وهي الوظيفة التقليدية الثالثة للمصرف التجاري فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره المصرف بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقترض، وخاصة أن تلك الإيصالات مقبولة للتداول مع إمكانية استبدالها في أي وقت بذهب وبتالي نشأت الوظيفة التقليدية الثالثة للمصارف التجارية، وجاء مصطلح الاشتقاق من قدرة المصرف التجاري من الناحية النظرية على إصدار تلك الإيصالات ولمرات عديدة معتمدا على حجم الأموال المودعة بالمصرف.

وفي اللغة تبين أن كلمة مصرف أكثر صحة من كلمة بنك وتأتي كلمة مصرف من صرف وتحويل الذهب إلى نقد وتبادل العملات وتحويل الأموال.[1]

**ثانيا: تعريف البنوك التجارية:**

– البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الاجل، ويطلق على هذه البنوك أيضا اصطلاح بنوك الودائع. وعلى ذلك لا تعتبر بنوك تجارية ما لا يضطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية، أو ما ينحصر

[1] –أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، ط1 الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن (عمان)،سنة2013، ص17–18.

نشاطه الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان في الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري وما إليه. [1]

– البنوك التجارية (commercial banks) أو كما تسمى في بعض الدول ببنوك الودائع (déposits banks) لها تعريفات متعددة منها:

1– أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في نشاط اقتصادي معين زراعي أو صناعي أو عقاري، وتقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عند طلب والقصيرة الأجل وتقديم الائتمان قصير الاجل إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2– هي منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع والتي تدفع عند الطلب أو بعد أجل محدد لا يتجاوز السنة. [2]

3– هي البنوك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف الخطة التنموية، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل أو الخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزم من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي. [3]

– يعرف البنك التجاري بأنه المنشأة المصرفية والائتمانية التي تيسر تدفق مختلف الأرصدة المالية والنقدية من الوحدات الاقتصادية وإليها، ويعتبر بنك تجاري منشأة من نوع خاص يتمثل عملها الرئيسي في قبول أنواع مختلفة من الخصوم والتي تمثل موارده ومن ثم استخدام تلك

[1] – أسامة محمد الفولين زينب عوض الله، إقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، س2005، ص145–146.

[2] – السيد متولي عبد القادر، إقتصادياتت النقود والبنوك، ط1، دار الفكر، المملكة الأردنية ، عمان، سنة 2010، ص57–58.

[3] –السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر، المملكة الأردنية، عمان، سنة 2010، ص58.

الموارد المالية للحصول على تشكيلة متنوعة من الأصول التي تحقق للبنك العائد الذي يمكنه من مقابلة التزاماته وتغطية التكاليف الإدارية ومن ثم تحقيق عائد تنافسي على رأس المال. [1]

**المطلب الثاني: دور واهمية البنوك التجارية في الاقتصاديات الوطنية:**

**اولا: دور البنوك التجارية في الاقتصاديات الوطنية[2].**

يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال منحها الائتمان للعملاء لتمويل مشاريعهم وكذلك من خلال عمليات الادخار والاستثمار وكذا تمويل التجارة الخارجية.

**1. الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال الائتمان المصرفي:**

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية وأدركت الحكومات أهمية هذا النشاط المصرفي في حسبانها، ودور هذه البنوك عند إعداد الخطط التنموية السنوية وغيرها، ويمكن تقسيم عمليات الائتمان المصرفي من حيث طول مدة الائتمان أو من حيث الغرض منه، أو من حيث الضمانات المقدمة، والتقسيم الرئيسي للائتمان المصرفي هو تقسيمه من حيث المدة وحسب طبيعة العملية التي بحاجة إلى التمويل، وينقسم إلى ائتمان قصير الأجل، ومتوسط الأجل، وطويل الأجل، وأساس هذا التقسيم مرتبط بالقصد من الاقتراض، فإذا كان القصد هو تمويل احتياجات تسير المنشأة وكذلك المعاملات الاستهلاكية وهي احتياجات ومعاملات قصيرة الأجل، فالائتمان هنا يكون قصير الأجل. أما إذا كان القصد من التمويل هو تلبية احتياجات التجهيز (المعدات، والآلات...)، وكلها مجهودات لا تنوي المنشأة بيعها بل استعمالها في الإنتاج اليومي، وهذا يتطلب تمويل استثماري ولفترة أطول بكثير من الحالة السابقة، أي تمويلا من هذا النوع لابد له من موارد ليست مكرسة للاحتياجات الجارية، والائتمان الطويل الأجل هو الذي يستجيب لهذا النوع من التمويل.

---

[1] – محمود عبد الرزاق، إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، دار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص269.

[2] –قاضب عبد الرزاق وآخرون، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الإقتصادية، مجلة التحولات الإقتصادية، المجلد2، العدد2022،1،جامعة خميس المليانة(الجزائر)،ص15–16–17.

**2. الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال الادخار والاستثمار:**

لقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات والاستثمار في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستثمارها ومن ثم استمرار تقد النشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار، تعد المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للاستثمار، لذى عملت الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية أنواع الادخار بين أفرادها بشتى الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية بما يتفق وأهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بنفع العام ولقد أظهر التطور الاقتصادي أن لصغار المدخرين أهمية كبيرة في ما يمكن أن يحصل عليه من تجميع مدخراتهم التي تفوق في حالات كثيرة المدخرات التي تجمع من القلة من ذوي الدخول الكبيرة ولاسيما بعد أن نمت الطبقة العاملة والفئات المتوسطة، من ناحية أخرى وبعد أن ضغطت المطالب ونفقات المتزايدة للدولة من ناحية أخرى، إذا كانت أهمية الادخار أساسا للاستثمار، سواء للفرد أو للدولة وأوضح ما تكون في الأحوال العادية، فإنها أشد وضوحا وأكثر إلحاحا في مراحل التنمية والتطور إذ تؤدي المدخرات خدمات جديدة للفرد ولدولة.

**3. الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال تمويل التجارة الخارجية:**

الاعتماد المستندي هو من أهم العمليات المستعملة في هذا المجال وهو تعاقد يصدر عن البنك بناءا على طلب العميل الذي يدفع مبلغا معينا مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقا لشروط المتفق عليها، والاعتماد المستندي يهدف إلى تشجيع التجارة الخارجية من خلال ضمان حق كل طرف من أطراف التعاقد.

ويمكن تلخيص الآلية التي تتم بها عملية الاعتماد المستندي كما يلي:

يتم الاتفاق بين المصدر والمستورد على مواصفات البضاعة وعددها وحجمها وسعرها وطريقة الدفع والشروط الاخرى. ويتم هذا الاتفاق من خلال البريد والزيارات الشخصية...إلخ.

– يقوم المستورد بفتح اعتماد مستندي في البنك الذي يتعامل معه لمصلحة المصدر بلقيمة المتفق عليها. حيث يقوم المستورد بتعبئة فتح طلب الاعتماد التذي يتضمن عدة بنوك من أهمها (اسم المستفيد، المصدر وعنوانه وعدد ومواصفات البضاعة المتفق عليها وقيمة الاعتماد وغير ذلك من المعلومات الهامة) ويقوم المستورد أيضا بتقديم الضمانات المطلوبة أو دفع التأمينات الازمة للبنك المحلي.

– يتصل البنك المحلي بمراسله في الخارج ويبلغه بتفاصيل الاعتماد المستندي وباسم المستفيد وعنوانه. ويقوم البنك المراسل في الخارج بالاتصال بالمستفيد يبلغه بأنه قد تم فتح اعتماد مستندي باسمه من قبل المستورد ويخبره بتفاصيل هذا الاعتماد.

– يقوم المستفيد بتوفير البضاعة بإنتاجها وتجميعها وشرائها جاهزة من السوق حسب المواصفات المطلوبة ويقوم بشحنها بالوسيلة المتفق عليها.

– يقدم المستفيد الذي شحن البضاعة مستندات الملكية ومستندات تثبت شحن البضاعة إلى البنك المراسل في الخارج وتسلم قيمة البضاعة المشحونة في البنك.

– يقوم البنك المراسل بإرسال المستندات المطلوبة إلى البنك المحلي وتسجيل قيمة الاعتماد المستند عليه.

– يستلم البنك المحلي مستندات الشحن والملكية ويقوم بالاتصال بالمستورد ليحضر لاستلام المستندات ودفع قيمة البضاعة وإقفال ملف الاعتماد المستندي.

– يقوم المستورد المحلي بتخليص على البضاعة ودفع الرسوم الجمركية المطلوبة.

**ثانيا: أهمية البنوك التجارية:**

تظهر أهمية البنوك التجارية في العصر الحديث بأدائها ارصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك لما يلي:

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بشروط والمدة الملائمة للإثنين.
- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- نظر لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد لتقديم أصول قريبة من نقود تدر عائدا من الطلب على النقود.
- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر المختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الاصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة. [1]

**المطلب الثالث: خصائص البنوك الشاملة ودوافع التحول إليها:**

**أولا: خصائص البنوك الشاملة:**

- ✓ **مجموعة متكاملة من الخدمات:** حيث تقوم البنوك الشاملة بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة التي يطلبها العميل بما يشبع رغباته في كل الأوقات وفي مختلف الأماكن.
- ✓ تحقيق عوائد متنامية مع العمولات والأتعاب والرسوم التي تعتمد عليها بشكل أساسي بجانب هوامش أسعار الفائدة التي يقل الاعتماد عليها كمصدر رئيسي في الربحية، وبالتالي توسيع مجالات الربحية وفرص رسملة الأرباح وتدعيم المركز المالي لها بما يحقق النمو المستثمر والمرتكز على أداء متميز فعال قائم على الجودة الشاملة.

[1] –محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط1،دار المناهج، الأردن عمان، 2014،ص18.

- ✓ الخروج من طاق الوساطة التجارية التقليدية إلى أفاق الوساطة لمالية الشاملة بشقيها التجاري والاستثماري والتي تتطور لتتوافق مع المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على المعاملات كما نوعها.
- ✓ **التنويع في مصادر التمويل والاستثمار:** حيث تلجأ إلى التنويع في مصادر تمويلها عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية بالإضافة إلى تنويع الأنشطة التي تتعامل فيها وتنويع المخاطر التي تتعرض إليها، حيث تدير تلك المخاطر بشكل محسوب وتنتهز الفرص الاستثمارية لتأكيد قدرتها وربحيتها، وتعزيز مجالات تفوقها وامتيازها. [1]
- ✓ الاستثمار حيث تمارس البنوك الشاملة أعمالها في مناطق جغرافية متعددة تنتشر فيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارج هذه الدولة.
- ✓ **–قوة مركزها المالي:** بسبب إمكانية حصولها على إرادات متنوعة المصادر ومن فئات وقطاعات اقتصادية متنوعة. [2]

**ثانيا: دوافع التحول إلى البنوك الشاملة:** [3]

تشهد البنوك تحولات عديدة وعميقة في وظائفها في السنوات الأخيرة وهذه التحولات تصب في تعدد وازدياد وظائف البنوك ومن بين أهم الدوافع التي تؤدي إلى التحول نحو تبني مفهوم البنوك الشاملة ما يلي:

– **دوافع ذاتية:** فالبنوك يتوافر لديها دافع ذاتي مستثمر لتطوير أدائها خاصة إذا توافرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة على قراءة ورصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات واتخاذ القرارات والسياسات اللازمة للتواكب معها. إذ أن البنك غير قادر على هذا التفاعل ويزول

[1] –مبروك رايس، إنعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، ط1، دار الجنان، الأردن، 2016، ص182.

[2] –محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية: العادية، غير العادية، الإلكترونية،ط1،دار الفجر، القاهرة مصر،2016، ص85.

[3] –عبد القادر شارف، البنوك الشاملة والأدوار الجديدة، في ضل العولمة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الدراسات الإقتصادية، المجلد1، العدد3، 2007،جامعة الأغواط، ص8–9.

ويموت لأنه لا يستطيع إقامة روابط مع القطاع العائلي أو قطاع الأعمال ومن ثم تتقطع عنه سبل الحياة.

- **تطورات والتحولات الاقتصادية المحلية:** وذلك لما خلفته من مجالات يجب أن تتدخل فيها البنوك وتلعب دورها مثل برامج الخصخصة وإفساح المجال لقوى السوق وهو ما يتطلب مساعدة البنوك على تنفيذ هذه البرامج وظهور أيضا ما يعرف بالأسواق المالية الناشئة في الكثير من الدول النامية والبنوك التي عليها مسؤولية كبيرة من حيث تنشيط وتفعيل هذا السوق وابتكار منتجات جديدة تتعامل فيها.

- **التطور العملي والتكنولوجي:** إن هذا التطور في مجال الاتصالات والمعلومات أدى إلى توفير المناخ المناسب لظهور هذا النوع من البنوك حيث سمح بسرعة تبادل المعلومات في ما بين البنوك والعملاء وبين البنوك والسوق وبين البنوك وقطاعات الإنتاج والخدمات، ومن ثم قللت كثيرا في فرص عدم دخول بنوك في الكثير من المشروعات وكذا ما صاحب هذا التطور من سهولة تحريك رؤوس أموال بكميات كبيرة.

- **ظهور البنوك الافتراضية ونمو وتطور النقود الإلكترونية:** حيث ساهم التطور التكنولوجي إلى التقليل من حاجة انتشار البنوك وتزايد من فروعها بل وإن بعض البنوك في الدول المتقدمة شرعت في غلق الكثير من فروعها وتسريح بعض العاملين لديها.

- **المنافسة:** تشكل المنافسة دافعا مستمرا لتطوير البنوك وتحول نحو البنوك الشاملة فتوجد المنافسة بين البنوك ذاتها داخل الاقتصاد الواحد أو بين الاقتصاديات المختلفة، كما توجد أيضا المنافسة المالية غير المصرفية والمؤسسات الغير مالية صناعية كانت أو تجارية إذ تشهد السوق المالية الأن دخول العديد من الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين والسمسرة مجال تقديم التمويل والخدمات التي اعتادت المصارف تقديمها مما أدى إلى تأكل وانخفاض أرباح هذه الأخيرة ومن ثم كان لزاما عليها أن تبحث عن إستراتيجية أخرى تستطيع من خلالها التعويض.

- **المخاطرة:** وذلك من خلال اكتشاف العديد من البنوك أن مركزها يتعرض لمخاطرة شديدة لتركيزها على منح الائتمان في الداخل والخارج خاصة أنه قد توقفت دول نامية عديدة عن سداد ديونها أو وقوف الكثير من هذه البنوك على حافة الانهيار لولا تدخل الحكومة الأمريكية البنك الاحتياطي الفدرالي وكذلك صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية وأدت هذه المشكلة إلى دفع البنوك لتنويع أنشطتها وتملك أصول حقيقية ومعنوية لكي تعوض الأرباح في مجال ما إذا كانت الخسائر في مكان آخر وهكذا فلبنوك أيضا أصبحت debt Swap تقوم ما يعرف بمقاصة الديون أي استبدال أصول حقيقية في البلدان المدنية بديونها على أساس أسعارها في السوق الثانوية.

هذا بالإضافة إلى الدوافع الأخرى والتي نحصرها في:

- تزايد حركة الاندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة.
- التحرير الاقتصادي العالمي وتحرير الخدمات المالية.
- تزايد الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الرقمي.
- الوعي لدى الأفراد والمتعاملة وازدياد توقعاتهم وطلباتهم من البنوك وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد.

## المبحث الثاني الإطار العام للخدمات المصرفية الالكترونية

مما لا شك فيه أن جميع فروع النشاط الاقتصادي في الوقت الحالي وبصفة أساسية البنوك تعتمد على الخدمات المصرفية حيث يهدف هذا المبحث الى إبراز وتحديد مفهوم وتطور الخدمات المصرفية الالكترونية كما سنتطرق من خلاله الى أهمية ومميزات الخدمات المصرفية الالكترونية بالإضافة الى عرض أهم الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها البنوك.

### المطلب الأول: تطور ومفهوم الخدمات المصرفية الالكترونية

في ظل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شهدت الصناعة المصرفية تغيرات جوهرية من خلال استخدام شبكات الاتصال الالكترونية لإجراء العمليات المصرفية لتمكين العميل من الحصول على الخدمات المطلوبة في أي وقت وأي مكان.

#### أولا: التطور التاريخي الخدمات المصرفية الالكترونية

تعود نشأة المصارف الالكترونية الى بداية الثمانينيات مع ظهور النقد الالكتروني حيث برز مفهوم Monétique الذي يعني تزاوج النخبة الالكترونية غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع الى بدايات القرن الماضي في فرنسا (بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي) وفي الولايات المتحدة الأمريكية (بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد) ومع ذلك كان لابد من الانتظار حتى الخمسينيات حتى يشهد العالم تحولا في هذه البطاقات حيث أصدر American express سنة 1958 بطاقات بلاستيكية والتي انتشرت على نطاق دولي في الستينيات.

وفي سنة 1968 أصدرت مجموعة من ثمانية بنوك بطاقة Bank Americard والتي دولت التي تتحول في ما بعد الى شبكة Visa العالمية كما تم في نفس العام إصدار البطاقة الزرقاء Carte bleu من قبل ستة بنوك فرنسية.

وفي نهاية السبعينات وبفصل ثورة الإلكترونيك تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية Pistes magnetiques في عدد من البلدان الصناعية حيث أصبحت البطاقة تحوي ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع.

ومنذ سنة 1986 شرعت اتصالات فرنسا France télécom في تزويد غرف الهاتف العمومي بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرة Cartes mémoireومع بداية التسعينات 1992 أصبحت كل البطاقات المصرفية (بطاقات الدفع أو سحب) في فرنسا برغوثية Des cartes à puceوبالتالي فهي تسمح بالتعرف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها وهو ما يعد دعم كبير لأمن العمليات التي تجري بها.[1]

**ثانيا: مفهوم الخدمات المصرفية الالكترونية**

ولقد حظي هذا المفهوم بعدة تعاريف نذكر من بينها:

- ويقصد بالصيرفة الالكترونية إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية إي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو التحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف.
- تشمل الصيرفة الالكترونية المعاملات المالية بين المؤسسات المالية والأفراد والشركات التجارية والحكومية، ومن أجل تحسين الربحية تحاول المنظمات المصرفية كالمنظمات الأخرى السيطرة على التكاليف وخفض المصروفات التشغيلية متخذة من التكنولوجيا والابتكار أدواتها لتحقيق ذلك.
- هي التي تجري فيها المعلومات المصرفية الكترونيا في شكل آلات الصرف الأوتوماتيكية والمعاملات الالكترونية ومؤخرا جدا انتقلت هذه العمليات المصرفية الى

[1] – عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، المؤتمر الدولي العلمي "إصلاح النظام المصرفي في الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، مداخلة بعنوان تطبيق أنظمة الصيرفة في الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة قاضي مرباح ورقلة، بدون نشر

شبكة الانترنت كقناة جديدة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق مزايا لكل من العملاء والمصاريف من إي مكان إمكانية الحصول عليها بسرعة ومتاحة على مدار 24 ساعة أينما كان العميل.

ومما سبق نجد أن الصيرفة الالكترونية هي تقديم الخدمات المصرفية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال فهي تتيح الخدمة المصرفية عن بعد وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع وبسرعة فائقة وتكلفة اقل بدون اِلتقاء مكاني بين العميل والمصرف.[1]

**المطلب الثاني: أهمية الخدمات المصرفية الالكترونية وخصائصها**

إن توفير الخدمات المصرفية في صورتها الالكترونية مهمة ومفيدة للبنك وللعملاء على حد سواء، ويمكن إيجاز أهمية وخصائص الخدمة المصرفية الالكترونية في النقاط التالية:

**أولا: أهمية الخدمات المصرفية الالكترونية**

ونجد أن أهمية الخدمات المصرفية الالكترونية تنحصر في:

- تخفيض النفقات التي يتحملها البنك لإجراء المعاملات
- زيادة ارتباط العملاء بالبنك
- إمكانية الوصول الى قاعدة أوسع من العملاء
- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة
- الصمود بوجه المؤسسات المصرفية الأخرى.[2]

[1] – مزريق عاشور، معموري صورية، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص3.

[2] – صلاح الدين مفتاح سعد الباهي، اثر جودة الخدمات المصرفية الالكترونية على رضا الزبائن، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على ماجيستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، سنة 2016، ص22.

**ثانيا: خصائص الخدمات المصرفية الالكترونية**

تتميز الصيرفة الالكترونية بتقديم خدمات متميزة عن خدمات الصيرفة التقليدية في تلبية احتياجات الزبون وهو ما يحقق مزايا عديدة من أهمها:

- **ليس لها قيود زمنية:** تتميز الصيرفة الالكترونية بقدرتها للوصول الى قاعدة أوسع من الزبائن دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للزبون إضافة الى سرية المعلومات والتي تزيد من ثقة الزبون.
- **سهولة الاتصال:** يسمح استخدام الوسائل الالكترونية الهاتف والفاكس والانترنت سهولة اتصال الزبائن بالبنك والتعرف على الخدمات المصرفية الكترونيا وكذا طرح انشغالاتهم واستفساراتهم والتي يرد عليهم موظف البنك ممثل في جهاز رد الآلي ويكون الاتصال ذو اتجاهين بين الزبون والبنك وهذا من شانه تعزيز العلاقة بينهما كما تسمح هذه الخاصية بإرسال معلومات من طرف الزبائن الى البنك حول اهتماماتهم بخدمه مصرفية معينة وبالتالي يستفيد البنك من التغذية العكسية ودراسة السوق.
- **تقديم خدمات مصرفية متكاملة وجديدة:** تتضمن الصيرفة الالكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية والى جانبها خدمات أكثر تطورا باستخدام وسائل حديثة تميزها عن الأداء التقليدي مثل:
  - إصدار النشرات الالكترونية الإعلامية عن الخدمات المصرفية.
  - إمداد الزبائن بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف.
  - تقديم طريقة دفع الزبائن للكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا.
  - تحويل الأموال بين حسابات الزبائن الكترونيا.

- **خفض التكاليف:** من أهم ما يميز الصيرفة الالكترونية أن تكاليف تقديم الخدمة الالكترونية منخفضة مقارنة بتقديم الخدمات التقليدية كما يقدر العاملون في القطاع المصري في أن تكلفة تقديم الخدمة من خلال القنوات التقليدية يكلف مالا يقل عن ستة أضعاف تقديمها من خلال القنوات الالكترونية الحديثة.
- **سرعة التحديث:** تعني القدرة على تكوين مصادر المعلومات من خلال تحديث المعلومات المجمعة من الزبائن ومن التفاعلات التي تحدث بين الزبون والبنك بشكل متواصل مما يعزز كفاءة وفعالية قواعد البيانات، وبالتالي الوصول الى الدقة والمصداقية.
- **سرعة انجاز الأعمال المصرفية:** إنما أحدثته وسائل التقنية الحديثة من سرعة في انجاز الأعمال المصرفية يسهل على الزبون الاتصال بالمصرف، وأصبح بإمكانه الاستفادة من الخدمات في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة وذلك بأداء جيد وبكفاءة عالية، وبدون انتقاله شخصيا الى مكان وجود المصرف لطلب ما يحتاجه.[1]

## المطلب الثالث: أنواع الخدمات المصرفية الالكترونية

تنوعت خدمات الصيرفة الالكترونية في المصارف التجارية ويرجع ذلك الى تطور نظم الاتصالات وتقدم التقنيات مما أتاح للجمهور المتعامل مع المصارف الى الاستفادة النوعية من هذه الخدمات ونذكر منها:

### 1-النقود الالكترونية

الحديث عن النقود الالكترونية يقتضي علينا فهم تحديد تقسيماتها وخصائصها الأساسية:

**تعريف النقود الالكترونية** هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات الكترونية تخزن على القرص الصلب لجهاز الحاسب الآلي في مكان يسمى المحفظة الالكترونية، ويمكن

[1] – خليلي ناريمان، بن بوزيان محمد، دور وخصائص الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز العلاقة مع الزبون، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد1، الجزائر، سنة2022، ص 103-105.

استخدام هذه الوحدات في إتمام التعاملات المالية والتجارية عبر شبكة الانترنت بما في ذلك شراء الملتزمات اليومية ودفع ثمنها في شكل وحدات من النقود الالكترونية.

وتتميز النقود الالكترونية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- **النقود الالكترونية قيمة نقدية مخزنة الكترونيا:** فهي عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل الكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي
- **النقود الالكترونية ثنائية الأطراف:** يتم حفظ القيمة النقدية كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب مصرفي إذ يتم نقلها من الزبون الى التاجر دون الحاجة الى وجود طرف ثالث بينهما
- **النقود الالكترونية ليست متجانسة:** حيث أن لكل مصدر يقوم بخلق وإصدار النقود الكترونية مختلفة من ناحية القيمة أو من ناحية عدد السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها حامل النقود الالكترونية بواسطتها
- **سهلة الاستخدام:** حيث أن الزبون يسعى الى الحصول على أدوات لا تتسم بالتعقيد، وهذا ما يتوفر في النقود الالكترونية لأنها تناسب كافة المستخدمين، بالإضافة الى أن إجراء المدفوعات باستخدام النقود الالكترونية يتم بطريقة آلية.[1]

**تقسيمات النقود الالكترونية** وتكون النقود الالكترونية على عدة أشكال من نذكر منها:

- **النقود الالكترونية البرمجية:** هناك أنظمة برمجية تعتمد بالكامل على برمجيات مخصصة لدفع النقود عبر الانترنت، فقد أصبح من الممكن عن طريق استخدام برمجيات معينة من أشهرها برنامج Ecash's استخدام النقود الالكترونية لإتمام عمليات

[1] – حفيظة كراع، العمل المصرفي الالكتروني والمسؤولية المدنية للبنك فيه، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة2021، ص 118

الشراء والدفع عبر الانترنت كما أن هذه البرمجيات تتيح إرسال النقود الالكترونية بالإرفاق مع رسالة بريد الكتروني.

- **المحفظة الالكترونية:** قد تكون المحفظة الالكترونية بطاقة ذكية بلاستيكية ممغنطة (مزودة بشريحة – رقاقة– حويسية chip) يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية (منه أو إليه) عبر الانترنت، ويمكن استخدام المحفظة الالكترونية للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية التي تستعمل أنظمة الدفع الالكتروني.
- **الشيكات الالكترونية:** الشيك الالكتروني هو المكافئ للشيك الورقي التقليدي الذي اعتدنا التعامل بيه والشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك الى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت، ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية الى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا الى مستلم الشيك ليكون دليلا على انه تم صرف الشيك فعلا ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد الكترونيا من انه قد تم بالفعل تحويل المبلغ الى حسابه.
- **البطاقات المصرفية:** مجازة لتطور الحياة العصرية ومتطلبات الحياة التجارية من سرعة ومرونة وفعالية في الأداء ظهرت أنواع مختلفة من البطاقات البلاستيكية التي استعملت في مختلف المجالات كوسيلة للمدفوعات بدل النقود الحقيقية وتندرج كل هذه البطاقات تحت اسم بطاقات المعاملات المالية أو البطاقات المصرفية حيث هو تمكن حاملها من الحصول على نقود وسلع وخدمات أو أي شيء آخر له قيمة مالية.[1]

[1] – مصطفى يوسف كافي، النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة، الطبعة الأولى، دار المؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، سنة 2011، ص22.

**2-البطاقات البنكية:**

**تعريف البطاقات البنكية:** هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية مغناطيسية تقوم على مبدأ الدفع المسبق باعتبارها أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات المالية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود، وتتميز بشكلها المستطيل وتحمل اسم المؤسسة المصدرة لها وشعارها وتوقيع وحساب حاملها، وفي الوجه الأمامي تحمل رقمها واسم حاملها وتاريخ انتهاء الصلاحية، وبالتالي فهي تحل محل النقود في مختلف الالتزامات، كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من جهاز الصرف الآلي وفي شراء السلع والحصول على خدمات، حيث تعطي لحاملها قدرا كبيرا من المرونة في السداد والأمان وتكلفة اقل في إتمام العمليات وهناك عدة أنواع من هذه البطاقات نذكر منها:

- **بطاقات السحب الآلي** يمكن للعميل بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه والغرض منها تقليل الزحام على شبابيك الصرف وكذلك لتمكين العميل من صرف المبالغ التي يحتاجها في الفترة التي يكون فيها البنك مغلقا.
- **بطاقات الدفع** وهي بطاقات تخول لحاملها سداد ثمن السلع والخدمات التي يحصل عليها من بعض المحلات التجارية التي تقبلها بموجب اتفاق مع الجهة المصدرة لها وذلك بتحويل ثمن البضائع من حساب العميل الى حساب التاجر.
- **بطاقات الائتمان** ويمنح فيها البنك لحاملها تسهيلات ائتمانية حيث يستطيع استعمالها للحصول على السلع والخدمات بمجرد تقديمها للتاجر بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود رصيد كافي للعملية حيث يقوم التاجر بتحرير فاتورة بقيمة المشتريات والتي عليها توقيع العميل ويقدمها للبنك مصدر البطاقة ليسدد القيمة له ويخصمها البنك من حساب العميل الجاري.[1]

[1] – مصطفى طويطي، وسائل الدفع الالكتروني، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 9، جامعة البويرة، سنة 2013، ص56.

### 3-التحويلات الالكترونية

**تعريف التحويلات الالكترونية:** يتمثل في مجموعة القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر المصارف الالكترونية مرخص لها القيام بعملية إصدار أمر التحويل عن طريق الحاسوب، فالتحويل المصرفي هو عقد بين الآمر بالتحويل المصرفي والبنك مصدر الحوالة، يلتزم بموجبه البنك بان يدفع بنفسه أو بواسطة غيره مبلغا من النقود يعادل قيمة الحوالة الى المستفيد من الحوالة مقابل عمولة متفق عليها، وبذلك فان التحويل المصرفي الالكتروني لا يختلف عن التحويل المصرفي العادي سوى بوجود وسائل الاتصال الكترونية تسمح بالقيام بالعملية عن بعد والتي تتم بعلاقة عقدية بين المؤسسات المالية، وبتطوير الوسائط الالكترونية وأنظمة المعلوماتية وقنوات الاتصال أصبحت التحويلات المصرفية الالكترونية أكثر انتشارا وذلك راجع الى السرعة في تنفيذ هذه العقود والثقة ما بين المتعاملين في مجال التحويل المصرفي، الذي يعتبر عمليه لانقضاء التزام أصلي ناتج عن الدفع الالكتروني ما بين المشتري الذي يستعمل وسيلة الكترونية لاقتناء حاجياته من سلع وخدمات.[1]

### 4-الأوراق التجارية الالكترونية:

أ. **تعريف الأوراق التجارية الالكترونية:** يمكن تعريفها بأنها "محررات معالجة الكترونيا بصورة جزئية أو كلية تمثل حقا نقديا وقابلية للتداول وتستحق الدفع لدى الاطلاع أو بعد مدة من الاطلاع ويجري العرف على قبولها كأداة الوفاء مثل النقود وبذلك يكون للأوراق التجارية الالكترونية صورتان:

- **الصورة الأولى** المعالجة جزئيا بشكل الكتروني وبهذا تكون نشأة الورقة نشأة تقليدية على محرر ورقي ومن ثم يتم معالجتها الكترونيا بإدخال مضمونها على دعائم الكترونية ممغنطة.

[1] – جلول بن قشوة، آليات الدفع الحديثة في المؤسسات المالية الجزائرية ومساهماتها في انتشار استعمال التسويق الالكتروني، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 8، العدد2، جامعة الأغواط، الجزائر، مارس 2017، ص93.

- **الصورة الثانية** المعالجة كليا بشكل الكتروني والتي يختفي معها استخدام الورق تماما وتتم معالجتها كليا بشكل الكتروني منذ البداية من خلال استخدام الوسائط الالكترونية الدعائم الممغنطة ويتم تداولها الكترونيا.

**ب. أنواع الأوراق التجارية الالكترونية:**

- **الكمبيالة الالكترونية:** وتعرف بأنها محرر شكلي ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بصورة كلية أو جزئية يتضمن أمرا صادرا من شخص (ساحب) الى شخص آخر (مسحوب عليه) الى أن يدفع لشخص ثالث وهو المستفيد أو حامل السند مبلغا معينا بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين.
- **الشيك الالكتروني:** وعرف على انه ورقه محررة وفقا لأوضاع شكلية معينة حددها القانون والعرف وتتضمن أمرا يصدر من شخص (ساحب) الى شخص آخر (مسحوب عليه) وهو عادة ما يكون بنكا بأن يدفع بمجرد الاطلاع مبلغا معينا من النقود لشخص ثالث هو المستفيد أو لأمره أو لحامله.
- **السند لأمر الكتروني:** هو ورقة تتضمن تعهد محرر بدفع مبلغ معين لأذن شخص آخر هو المستفيد بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين.

**ج. خصائص الأوراق التجارية الالكترونية:**

- **تصرف شكلي:** فهي صك مكتوب تبعا لأوضاع معينة يحددها القانون والعرف التجاري حيث انه لا مجال للحديث عن أن الالتزام فيها مشافهة، وعليه فان هذه الورقة كتصرف شكلي يوجب القانون إفراغه في محرر مكتوب الكترونيا يحتوي على بيانات معينة وهذه البيانات تختلف باختلاف نوع الورقة، وإلا فان الورقة تفقد وقيمتها أو تصبح معيبة.
- **موضوع الورقة التجارية الالكترونية يمثل مبلغا من النقود:** تمثل الورقة التجارية دائما حقا موضوعه مبلغا نقديا وان لم يكن كذلك فإنها تخرج من عداد الأوراق التجارية.
- **قبول العرف للورقة التجارية الالكترونية:** تعد هذه الخاصية من الوظائف الأساسية للأوراق التجارية الالكترونية حيث أنها تقوم بين التجار مقام النقود فيتداولونها فيما

بينهم ولابد أن تكون هناك ثقة عرفية معينة حول محرر يعرفونه بينهم و يقبلونه جميعا بدون وجود عائق.

- **محررات مكتوبة الكترونيا:** لقد استقر العرف وكذلك القانون على اعتبار الأوراق التجارية الالكترونية تصرفا شكليا فقد كانت الأوراق التجارية التقليدية تنشأ على الورقة العادية وتكتب بالطريقة التقليدية، لكن سرعان ما تغير ذلك في ظل الحديث عن أوراق تجارية الكترونية حيث أصبحت الورقة التجارية الالكترونية خاضعة للمعلوماتية والتطور التكنولوجي في معالجتها لذا أصبحت تكتب بوسائل الكترونية حديثة.[1]

[1] – محمد سالم محمود شيخة، الأوراق التجارية الالكترونية، –دراسة تحليلية مقارنة– رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على ماجستير في القانون الخاص من كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، سنة 2019، ص5.

**خلاصة الفصل**

تعتبر البنوك أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني لمختلف الدول وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تعبئة المدخرات من جمهور ووضعها رهن إشارة المشروعات والاستثمارات الدولة، فتلقي الودائع ومنح الائتمان يشكلان النشاط الأساسي والرئيسي للبنك حيث تسعى البنوك الى دائما الى الوصول لأداء متميز ذو كفاءة وفعالية عالية من أجل الحفاظ على استقرار والصمود أمام المنافسين.

في ظل التحولات السريعة في البيئة التقنية للبنوك التجارية التي سارت بخطوات سريعة نحو تبني المفاهيم الجديدة ومتطورة في إتمام الأعمال حيث حققت مكاسب عديدة في عملها البنكي من خلال توسيع مجال عملها إلى تقديم خدمات حديثة إلكترونية وليدة للتكنولوجيا المتطورة كما أنها ساهمت في توسع تعاملاتها بتقديم خدماتها إلى شرائح اوسع من العملاء ذلك راجع القنوات الجديدة التي أفرزتها الصيرفة الالكترونية ومن جهة أخرى تعمل البنوك التجارية على تلبية حاجات عملائها المتزايدة والمتغيرة باستمرار وفق ما تمليه الظروف الراهنة والتي أثرت على عاداتهم بسبب ميلهم إلى استعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة والتي تقرب المسافات بين اطراف العملية البنكية مما يحقق اداء افضل من عدة زوايا من بينها الوقت وتكلفة وغيرها.

# الفصل الثاني:

## دراسة دور الصيرفة الالكترونية في الرفع من أداء البنوك التجارية

**تمهيد:**

بعد ما تناولنا في الفصل الاول مفاهيم عامة حول البنوك التجارية والخدمات المصرفية الالكترونية ومختلف الياتها ومزاياها ودورها في تحسين الاداء في البنوك التجارية، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة ميدانيا من خلال ابراز دور الصيرفة في تحسين الاداء في البنوك التجارية.

وعلى ذلك ارتأينا تقديم فيما يخص واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر وتتبعها مجموعة من الاحصائيات الخاصة بكل من البطاقة الالكترونية cibو نظام التسوية الاجمالي للمبالغ الكبيرة و المدفوعات العاجلة ARTSو المقاصة الالكترونية و القيام بتحليلها و عرض النتائج المحصل عليها .

## المبحث الأول : تطوير وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع في الجزائر

في ظل تعاظم دور التكنولوجيات المصرفية فإنه يتوجب على البنوك الجزائرية العمل على تحقيق أكبر استفادة من إنجازات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية التي تتميز بسرعة والكفاءة والدقة في الأداء، حيث تتم العمليات المصرفية في معظمها عن طريق قنوات إلكترونية مثل أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع الالكترونية.

### المطلب الاول: بطاقة الدفع بين البنوك CIB

#### 1. نشأة البطاقات البنكية في الجزائر وظهور بطاقة :CIB

تعود اولى محاولات استعمال موزعات الآلية للأوراق النقدية باستعمال البطاقات البنكية بالجزائر إلى سنة 1975،حيث تم تنصيب موزعين إثنين واشتغل لمدة قصيرة فقط وبعد مدة ليست بايسيرة(paysera) ظهرت البطاقات البنكية لأول مرة بالجزائر بصورة واضحة سنة 199.حيث أصدر القرض الشعبي الجزائري لزبائنه الأوفياء نوعين من البطاقات بطاقة السحب التي تعمل على الموزعات التابعة لشبكة البنك ،ثن انخرط البنك في شبكة ماستر كارد الدولية كقابل فقط للتعامل بهذه البطاقة دون إصدارها، ووصل اليوم إلى إصدار بطاقة فيزا الدولية ذات الرقاقة الإلكترونية وفق المعيار الدولي EMV من جهته بنك الفلاحة والتنمية الريفية قام بإصدار بطاقة سحب خاصة بها موجهة للأجراء الذين لهم حسابات بنكية على مستوى فروعه، ومن جهته أيضا بنك الجزائر الخارجي قام بإصدار بطاقات مسبقة الدفع موجهة لشراء البنزين على مستوى محطات نفطال ،وذلك لتعويض وصولات البنزين ومن جهة أخرى بريد الجزائر قام بإصدار بطاقة السحب خاص به والتي من خلالها يمكن لحامل هذه البطاقة سحب الأموال من الموزعات الآلية على كامل شبكته حيث وصل عدد هذه البطاقات سنة2.16الى 7.5مليون بطاقة ،واخيرا أصدر

البطاقة الذهبية لسحب ودفع بمعيار EMV.والتي يعمل على توسيعها إلى كل صاحب حساب بريدي[1].

**2. نشأة شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك :SATIM**

تأسست شركة SATIM في عام 1995 بمبادرة من المجتمع المصرفي، وهي شركة تابعة لسبعة بنوك في الجزائر:

BDL,BADR,CNEP,CPA,BNA,BEA, البركة ومؤسسةCNMAلتأمين.

إنها المشغل الوحيد للدفع الالكتروني بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية والدولية، حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة .

تجمع ساتيم 19عضوا في شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك الخاصة به، والتي تتكون من 18بنكا بما في ذلك 6بنوك عامة و12بنكا خاصا بالإضافة إلى بريد الجزائر.

شهدت ساتيم تطورا كبيرا نموا مستمدا في خدماتها في السنوات الأخيرة، الى يومنا هذا تم توصيل أكثر من 1351جهاز صراف آلي و36...محطة دفع الكترونية متصلة بخوادمها إضافة إلى هذا 1.8موقعا تجاريا على الويب يعمل على منصته ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى تأثير بطاقة البنك التجاري الدولي على العادات الشرائية للمواطنين الجزائريين.

[1] عصام نجاح ،صليح بونفلة،بطاقة البيبنكية CiBونظام القانوني للعقود الخاصة بها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 9،العدد3,جامعة8ماي قالمة الجزائر، ديسمبر 2.18,ص494.

### 3. مهام شركة :SATIM

العمل على تطوير واستخدام طرق الدفع الالكتروني. انشاء و إدارة المنصة التقنية و التنظيمية لضمان التشغيل البيني الكامل بين جميع الفاعلين في الشبكة المصرفية الإلكترونية في الجزائر.

المشاركة في تنفيذ القواعد بين البنوك لإدارة منتجات الدفع الإلكتروني بين البنوك من خلال كونها قوة اقتراح، دعم البنوك في إنشاء وتطوير منتجات الدعم الإلكتروني.

تخصيص الشيكات وبطاقات الدفع والسحب النقدي.

تنفيذ جميع الإجراءات التي تحكم عمل نظام الدفع الإلكتروني بمكوناته المختلفة، الا و هي اتقان التقنيات، تأتمة الإجراءات، سرعة المعاملات، اقتصاد التدفقات المالية، .....إلخ

توفر شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك ساتيم وظائف الاتصال والإدارة لأجهزة الصراف الآلي، تخصيص بطاقات السحب بين البنوك "للبنوك"، إنشاء مفاتيح للأعضاء بنظام تفويض خاص بهم.

تشارك العديد من البنوك في شبكة الخدمات المصرفية الإلكترونية بين البنوك للسحب النقدي، بما في ذلك سبعة بنوك من المساهمين في ساتيم(البركة، BDL,BNA,,CNEPBANK,BEA,BADR,CPA) بالإضافة إلى CMMAو مؤسسات أخرى ، لا سيما (بريد الجزائر، Sociètè General الجزائر، BNP Paribasالجزائر، Natixis,Algèria Gulf Bank,Housingbank hong kong &shanghai,Fransabank,"HSBC",Arab)

ABC"Banking" Banking Corporationالبنك العربي و السلام)

يمكن لحاملي المؤسسات المالية المختلفة اليوم إجراء عمليات سحب نقدي من خلال 138. جهاز صراف الي في لبلاد.

بالإضافة إلى عمليات السحب، يمكن للعملاء الذين لديهم البطاقة المحلية بين البنوك CIBدفع ثمن مشترياتهم من السلع والخدمات باستخدام بطاقاتهم من التجار التابعين لشبكة الخدمات المصرفية مع محطات الدفع الإلكترونية TPE.

لا تزال الخدمات المصرفية الإلكترونية، كأداء الشمول المالي، في مرحلة جنينية حيث يجب أن توفر الابتكارات المستقبلية المزيد من الفرص للقطاع المصرفي.

يمكن تخيل تقاطعا بين الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول و البطاقة المصرفية ليكون بمثابة محفزات لعرض منتج أوسع، لعدد أكبر من الأشخاص و بالتأكيد ربحية معينة للبنوك[1].

### 4. خدمات شركة Satim

**خدمات وطنية:**

- توجيه المعاملات.
- استضافة خدمات الدفع الإلكتروني.
- اقتناء المعاملات.
- السحب من أجهزة الصراف الآلي.
- الدفع على محطات الدفع الإلكترونية.
- الدفع عبر الأنترنت.

[1] بالاعتماد على الموقع الرسمي لشركة النقد والعلاقات التلقائية بين البنوك https:/www.satim.dz (SATIM) يوم 25ماي2022.

- مراقبة النشاط النقدي.
- مكافحة الغش و إدارة المنازعات.
- تخصيص بطاقة سيب وطباعة الرموز السرية .
- تخصيص الشيكات .

**الخدمات الدولية:**

- توجيه المعاملات الى الشبكات الدولية .
- معالجة التدفق .
- إصدار بطاقات كاستر كارد .
- تخصيص بطاقات ماستر كارد .
- معاملات الإستحواذ .
- السحب من أجهزة الصراف الآلي.
- الدفع على محطات الدفع الإلكترونية.
- مكافحة الغش و استرداد التكاليف.

**5. إنطلاق العمل ببطاقة الدفع البنكية CIB في الجزائر:**

رغم أن البطاقة البنكية CIB ،تم إطلاق العمل بها كبطاقة دفع لدى التجار المنخرطين في شبكة النقد الآلي منذ سنة 2006،إلا أن هذه الأخيرة لم تلقى رواجا كبيرا في المجتمع الجزائري، وبقي استعمالها محصورا جدا بين فئة قليلة من الحاملين لها وفئة أقل من التجار، حيث أن عدد البطاقات الصادرة عن شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك إلى غاية سنة 2015يقدر ب1142145 بطاقة ،وهو رقم صغير جدا مقارنة بعدد البطاقات السحب المستعملة على مستوى

الشبابيك الآلية لبريد الجزائر الذي وصل نهاية سنة 2015الى 7مليون بطاقة .كما أن عدد البطاقات البنكية CIB الصادرة في الجزائر قليل جدا مقارنة بكل من المغرب وتونس ،حيث أن عدد بطاقات الدفع بالمغرب هو 8398451.سنة2015 وفي نفس السنة وصل عدد البطاقات بتونس إلى 2665199 بطاقة.

عند دراسة نسبة الزيادة في عدد البطاقات بكل من الدول الثلاثة، الجزائر والمغرب وتونس بين سنتي 2015/2014، نجد أن نسبة الزيادة في عدد بطاقات الدفع البنكية بالجزائر 1.7٪.

ورغم العدد الضئيل جدا من حاملي البطاقات الدفع البنكية على المستوى الوطني والذي لا يمثل إلا عددا ضعيفا جدا من عدد الحسابات البنكية في مختلف البنوك الجزائرية إلا أن هذا العدد القليل من البطاقات لا يستعمل منها في الواقع إلا عددا أقل، حيث يمثل عدد البطاقات التي قامت ولو بعملية واحدة سنة 2015،253586 بطاقة أي بنسبة 22.2٪ من العدد الكلي للبطاقات الذي هو 1142145 بطاقة[1].

**6. مفهوم بطاقة الدفع ما بين البنوك CIB:**

إن بطاقات الدفع ما بين البنوك CIB، المرتبطة بحسابكم البنكي، عبارة عن بطاقات بين البنوك ذات مدة صلاحية قدرها عامين وصالحة للاستخدام في الجزائر فقط، حيث تمكنكم من إجراء عمليات الدفع والسحب بكل أمان على مدار 24ساعة /24ساعة وخلال 7ايام/7ايام، كما أنها تمكن من إجراء:

- ✓ عمليات الدفع من خلال أجهزة الدفع الإلكتروني""TPEلدى التجار.
- ✓ عمليات الدفع عبر الأنترنت.
- ✓ عمليات السحب من الموزعات الآلية للبنك "DAB" الآلية للبنك "GAB".

[1] عصام نجاح، صليح بونفلة، مرجع سابق، ص495.

- ✓ الاطلاع على رصيدكم من خلال موزعات والشبابيك الآلية عبر شبكة "بدر بنك".

### 7. شروط إصدار بطاقة CIB:

- ✓ الاشخاص الطبيعيون أصحاب الحسابات البنكية بدينار.
- ✓ اشخاص طبيعيون الذين يمارسون مهنة معترف بها حسب الأصول مع دخل ثابت.
- ✓ ممثلو أو وكلاء الشركات أو المؤسسات التي لديها حساب بنكي جاري في هذه الحالة يتم إصدار البطاقة على الحساب البنكي للشركة[1].

### 8. مميزات وأنواع بطاقة الدفع بين البنوك CIB:

تتشابه معظم البطاقات البنكية الإلكترونية من ناحية الشكل، وتختلف من ناحية الخدمات أو العمليات التي تقدمها، غير انا بطاقة الدفع CIB تتكون من عشرة عناصر أساسية هي:

- شعار مؤسسة الاصدار وصاحب البطاقة.
- شعار البي بنكية.
- تاريخ نهاية الصلاحية.
- اسم ولقب الزبون.
- الشريحة العنصر الأساسي لحماية النظام.
- رقم البطاقة.
- لوحة الامضاء.
- عنوان مؤسسة الاصدار.
- رقم الشفرة البصرية، ثلاث الارقام الأخيرة الظاهرة على لوحة الامضاء على البطاقة، عنصر إضافي لتأمين الدفع عن بعد.

[1] بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةhttps://badrbanque.dz (BADR) يوم24ماي2022.

**الشريط المغناطيسي**

إذن إن بطاقة الدفع البنكية CIB هي بطاقة إلكترونية، ذات استعمال شخصي، مستندة إلى حساب بنكي صادرة عن أحد البنوك المعتمدة في الجزائر عمومية أو خاصة تستخدم على جميع شبكة CIB شبكة النقد الآلي بين البنوك اي هي بطاقة محلية ولا تستخدم في الخارج.

وحسب العقد النموذجي المبرم بين البنك وحامل البطاقة، هناك نوعان من بطاقات الدفع ضمن البطاقة البنكية CIB، بطاقة الكلاسيكية والبطاقة الذهبية.

- **البطاقة الكلاسيكية:** يمكن من خلالها القيام بعمليات الدفع والسحب عبر كامل الشبكة تقدم لزبائن البنوك بناءا على معايير يحددها كل بنك على حدة وهي ذات لون أزرق متدرج.
- **البطاقة الذهبية:** تقترح على زبائن البنوك بناءا على معايير يحددها البنك إضافة إلى خدمات الدفع والسحب هذه البطاقة تمنح للزبائن خدمات إضافية وسقف أعلى بمبالغ الدفع والسحب وهي ذات لون ذهبي[1].

**كيفية استخدام البطاقة CiB في عمليات السحب النقدي على مستوى الموزعات/الشبابيك الآلية للأوراق المالية ولدى الوكالات البنكية:**

تبقى عمليات السحب النقدي متاحة في حدود المبالغ القصوى الأسبوعية المحددة من طرف صاحب حساب "بنكسي" انطلاقا من التطبيق، تقيد ضمن خصوم الحساب المعني للمبالغ المسجلة لعمليات السحب، وذلك ضمن الآجال الاعتيادية لعمليات السحب النقدي يتعين على صاحب

[1] عصام نجاح، صليح بونفلة، مرجع سابق، ص499.

البطاقة، قبل كل عملية سحب، وتحت مسؤوليته أن يتحقق من وجود رصيد كاف ومتاح ضمن الحساب مع الإبقاء على الرصيد المذكور إلى غاية القيام بعملية الخصم الموافقة للمبلغ المسحوب.

**9. كيفية استعمال البطاقة للدفع مقابل مقتنيات السلع والخدمات:**

كما تعد البطاقة بمثابة وسيلة دفع يتسنى استخدامها للتسديد مقابل مقتنيات السلع والخدمات تعد عمليات الدفع هذه متاحة في حدود المبالغ القصوى الأسبوعية للدفع المحددة عبر التطبيق ذي الصلة يتعين على صاحب البطاقة أن يتحقق من توفر رصيد كاف ومتاح لتغطية عمليات الدفع يتم إنجاز عمليات الدفع بواسطة البطاقة وفق الشروط والإجراءات الجاري العمل بها لدى التجار ووكلاء البيع عبر الأنترنت المنخرطين في شبكة الدفع الإلكتروني بين البنوك التي يظهر عليها Cib.

يخول للبنك أن يقوم بالخصم المباشر لمبلغ النفقات المنجزة بواسطة البطاقة، تنطبق هذه القاعدة على حالات وفاة صاحب الحساب فقدانه الأهلية القانونية، حدوث عارض دفع أو عارض سير للحساب إقفال الحساب أو سحب البطاقة من طرف البنك، على أن يتم تبليغ صاحب الحساب بهذا القرار.

يأذن صاحب الحساب للبنك بالخصم من حسابه وذلك على أساس التسجيلات أو الكشوف المرسلة من طرف التاجر أو وكيل البيع عبر شبكة الأنترنت، لتسوية مقتنيات السلع والخدمات

يتم بيان المبلغ المفصل لعمليات الدفع بواسطة البطاقة و المسجلة ضمن باب خصوم الحساب ضمن كشف العمليات المتاح للاطلاع عليه في اي وقت على واجهة المستخدم للصيرفة عبر شبكة النقال بانكسي .

يبقى البنك غير معني بأي خلاف ذو طابع تجاري قد يحدث بين صاحب الحساب والتاجر أو وكيل البيع عبر شبكة الأنترنت.

10. **فسخ البطاقة:**

- يمكن لصاحب البطاقة من جهة وللبنك من جهة أخرى دون الاستظهار بمبرر او دون سابق اشعار، وشريطة إتمام العمليات الجارية، إنهاء هذا العقد في اي وقت دون الحاجة لاستيفاء أدنى إجراء آخر.
- في حال ما إذا نجم هذا الفسخ عن خلاف بشأن التعديلات التي تطرأ على شروط هذا العقد، فلا يسري الفسخ إلا بعد انقضاء الأجل المحدد بموجب المادة17، لدخول هذه التعديلات حيز التنفيذ.
- يترتب عن وفاة صاحب البطاقة أو فقدانه الأهلية فسخ هذا العقد معجلا وبقوة القانون، شريطة تسوية العمليات الجارية.
- في حاب ما إذا أثبت وجود ديون عالقة إثر فسخ البطاقة فستقع هذه الأخيرة على عاتق صاحب الحساب أو ذوي حقوقه.
- يصير الفسخ مشمولا بالنفاذ اعتبارا من اليوم الموالي لتاريخ استلام الطلب عبر رسالة إلكترونية.
- تتم معالجة المعاملات السابقة لتاريخ الفسخ طبقا لشروط هذا العقد.
- يترتب عن فسخ هذا العقد إرجاع البطاقة للبنك من طرف صاحب الحساب مقابل إشعار بالاستلام.[1]

[1] اعتمادا على بنك NATIXISالجزائر https:// www.banxybank.com تاريخ الاطلاع 2022/05/24.

## 11. معوقات تسويق CIBفي الجزائر:

- عزوف الزبائن عن طلب بطاقات الدفع الآلي كون عدد كبير من الزبائن ضعفاء في التعامل مع لغة التكنولوجيات وبالتالي اكتفائهم باستعمال الصك البريدي.
- عدم استخدام البطاقة البنكية خوفا من الخطأ التقني الذي قد يحدث خلال عملية السحب والدفع، مع ظهور عدة مشاكل على مستوى الموزعات الآلية كعدم تمكن البعض من سحب الرواتب أو أموال أرصدتهم كاملة فقد سجلت حالات شهدت فيها حسابات العملاء سحبا فعليا دون استلامهم المال في الواقع نتيجة بعض الأخطاء التقنية.
- تفضيل المواطن الجزائري التعامل بالصك المكتوب وابتعاده عن التعامل الإلكتروني الافتراضي خاصة عندما يتعلق الأمر بالنقود دفعا واستلاما.
- عدم توفر السيولة على مستوى الموزعات الآلية إضافة الى الانقطاع المتكرر في شبكة الاتصال كون هذه الاجهزة متاحة للخدمة باستمرار او عدم ديمومة جاهزيتها او ما يعنيه ذلك من اهمال او ضعف صيانة.
- محدودية ثقافة التجار الجزائريين الذين يتخوفون من الحصول على مستحقاتهم من خلال البطاقات البنكية للزبائن ظنا منهم أنه أثناء عملية الدفع هناك أطراف أخرى غير بنك الزبون على اطلاع بحساب التاجر وما يعنيه ذلك من التزامات تقع على عاتق التجار خاصة اولئك الذين لا يصرحون بأرباحهم وبالتالي التهرب من الضرائب .....[1]

[1] امينة بنعلي، واقع تسويق الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر في إطار مؤسسة ساتيم، المجلة الدولية للابتكار و الدراسات التطبيقية، مجلد 29،عدد1،جامعة طاهري محمد، بشار،ص77

## المطلب الثاني: نظام الدفع المبالغ الكبيرة :RTGS

في إطار تحديث النظام الجزائري، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزاره الماليه وبمساعده البنك العالمي في انجاز نظام دفع الكتروني متطور يسمى نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة.

### 1. تعريف نظامReal Gross time sattlment system:

ان نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة هو نظام تسوية المبالغ الاجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفه مستمره وعلى الفور, بدون تاجيل وعلى اساس اجمالي, وقد جاء هذا النظام لمواكبه المعايير المعدة من طرف لجنه انظمه الدفع والتسوية على مستوى بنك التسويات الدوليه، وذلك في 15 ماي 2006.[1]

كما عرف المشرع الجزائري أو بالأحرى الهيئة المنظمة لهذا النظام ألا وهو بنك الجزائر الذي وضع قانون نظام آرتس المسمى بنظام الجزائر لتسوية الفورية ARTSعلى أنه :"نظام لتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق تحويلات مصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام ".

نظام آرتس هو نظام دفع بين البنوك للمبالغ الكبيرة والمستعجلة التي تفوق قيمتها 10ملايين دينار ويسمح بتنفيذ أوامر التحويل في الوقت الحقيقي بدون فترة سماح.

نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي .

ما يميز النظام الجزائري نظام آرتس هو الاهمية النسبية لحجم العمليات من مصرف الى مصرف مقارنة مع التحويلات لصالح زبائن المصارف.[2]

---

1

[2] نسرين ميموني، فريد بن طالبي، نظام الدفع الالكتروني في الجزائر واقعه و اثره على الاقتصاد الوطني، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد1. العدد 1،جامعة محمد بوقرة بومرداس،سنة 2021،ص118

### 2. مسؤولية المتعامل والمشاركين في نظام :ARTS

بصفة بنك الجزائر هو المالك الأول والأخيرلنظام آرتس فوجب عليه توفير للمشتركين الخدمات المبرمجة لتفعيل هذا النظام في حدود التوجيهات الواردة فيه.

إذ تتمثل وظائف هذا النظام لدى مستخدمين والمشاركين فيما يلي :

**بالنسبة لبنك الجزائر:**

كما أن بنك الجزائر يقوم بعدة وظائف باستخدام هذا النظام والتي تتمثل فيما يلي :

- ✓ مراقبة أوامر الانتظار .
- ✓ تسوية الأوامر وفق طبيعتها .
- ✓ تخصيص مبالغ المقاصة.
- ✓ المعالجة تتم في نهاية اليوم.
- ✓ ادارة ومراقبة الحسابات للعمليات المعالجة بواسطة هذا النظام .

**بالنسبة للمشتركين:**

أما بالنسبة لفئة المشاركين فتتمثل وظائفها فيما يلي :

- ✓ تلقي ومراقبة صفة الأوامر وملائمتها.
- ✓ اصدار وتلقي الأمر بنظام آرتس.
- ✓ متابعة خطوط الانتظار للمشاركين المعنيين مباشرة أو المشاركة غير مباشرة.[1]

[1] زغدار احمد، حميدي كلثوم، تقييم اداء نظام الجزائر للتسوية الفورية في النظام المصرفي الجزائري خلال 2..62.14،مجلة البحث و الدراسات العلمية، مجلد9،العدد2،الجزائر، ديسمبر2015.

### 3. أهداف نظامRTGS :

ان اقامه نظام RTGS يهدف الى تحقيق ما يلي:

تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الاخرى

تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظم الدفع الالكتروني وتقليص اجال التسوية

تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات، وجعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.....[1]

### 4. حسابات التسوية والعمليات المقبولة في النظام :

**أولا: حسابات التسوية**

يتوجب على كل منخرط في النظام سواءا كان مشارك مباشر أو غير مباشر أن يقوم بالإجراءات التالية:

- ان يوقع على اتفاقية حساب التسويات مع بنك الجزائر وان يتقيد بأحكامها.
- ان يتم فتح حساب التسوية فور توقيع على هذه الاتفاقية ويسجل هذا الحساب مجموع عمليات الدفع لصالح المشارك المعني وعلى نفقته.
- لا يمكن أن يكون حساب التسوية مدينا ويجب سداد السيولة التي منحها بنك الجزائر من طرف المشارك قبل نهاية يوم التسوية .

[1] تومي براهيم، تقييم تجربة استخدام نظامي التسوية الاجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجلARTS و المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض ATCI في النظام المصرفي الجزائري خلال عقد من الزمن، مجلة العلوم الانسانية، العدد 46،جامعة محمد خيذر، بسكرة، مارس 2017،ص443

**ثانيا: العمليات المقبولة في النظام**

أما بالنسبة للعمليات التي يتم قبولها وفق نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل فنوجزها فيما يلي :

- يتم اصدار أوامر الدفع من طرف المشاركين فقط في النظام وتكون بالدنانير.
- يقبل النظام معالجة عملية الدفع التي لها نفس تاريخ قيمة اليوم والتي يجي إدخالها في النظام في نفس اليوم، كما تتم معالجة عمليات التحويل نحو الخارج التي تكون قيمتها يوم الجمعة والسبت مقابل القيمة بالدينار بتاريخ القيمة ليوم العمل الاخير من الاسبوع.
- تتم معالجة عمليات تحويل القيمة المقابلة بالدينار لعمليات الترحيل التي يكون تاريخ قيمتها يوم الجمعة حسب قيمة يوم العمل الاول للأسبوع الموالي.
- يمكن قبول تنفيذ أوامر الدفع التي تقل عن الحد الأدنى التي تصدر عن المشاركين.
- يقبل النظام معالجة العمليات المصرفية البينية للحساب الخاص وحساب الزبائن والعمليات على النقد الورقي مع بنك الجزائر.
- يقبل نظام معالجة عمليات بنك الجزائر المرتبطة بالسياسة النقدية، وكذا العمليات المتعلقة بتسديد صافي أرصدة المقاصة التي تتم عبر نظام مقاصة الصكوك وادوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض مع مراعاة تأكد المشاركين من كفاية أرصدة حساباتهم قصد تصفية جميع عملياتهم [1].

[1] جلولي سهام، الشريفة منصور، المعاملات المالية الالكترونية بين البنوك المصرفية(دراسة حالة الجزائر)، المجلة العالمية للاقتصاد و الاعمال، مجلد5،العدد3،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر، ديسمبر2012

**مبادئ عمل نظام :ARTS**

**1. كتابة التحويلات:**

المعطيات المتعلقة بالتحويلات تكتب وتنسخ على القرص المضغوط CD ROM,أما المعطيات المكتوبة تتغير حسب طبيعة التحويلات وهي اساسا: RIB للأمر (زبون الخزينة)،RIB للمستفيد ،المبلغ ،غرض التحويل ،العنوان.

أما بالنسبة لبرامج LOGICIELيقوم بمراقبة الشكل كما يلي:

مجال إجباري، مطابقة الرموز للبنوك المستفيدة، رمز بنك الأمر (008)، مطابقة رمز وكالة الخزينة ،صحة رمز الرفض فيما يخص التحويلات النظامية ،صحة رمز العملة الصعبة بالنسبة لمصاريف التحويلات الواردة من الخارج،المعطيات المسجلة في اليوم ،تجري في المقاصة يوم g+1 الموالي .

**2. نشر لائحة الحصص:**

عند الانتهاء من كتابة الحصة تنشر قائمة الحصص بعد إكمال الملحق، اذا كانت المعطيات صحيحة الحصة تصبح صحيحة، هذه القائمة توقع من طرف الأشخاص الموكلين ويقوم بالمراقبة بعد التحصيل، وفي نفس الوقت تنقل القائمة إلى مقر بنك الجزائر مع CDالذي يحتوي على الحصص.

**3. تحميل في قرص مضغوط:CD**

الحصص المتممة تبقى تلقائية في الفهرس (OIT) في يوم الكتابة، وفي نهاية اليوم كل الحصص المنشأة في الفهرس تحمل في ,CDهذه العمليات تنقل إلى مقر بنك الجزائر مرفقة بالقوائم قبل الساعة الرابعة مساءا لتكون جاهزة للمقاصة في اليوم الموالي قبل الساعة التاسعة صباحا.

**4. إكمال المعطيات:**

بنك الجزائر يحمل CDمرسل من الخزينة قبل الساعة التاسعة صباحا، يتم التحقيق فيه من طرف بنك الجزائر ويكون أساسا على المبلغ الإجمالي لكل حصة.

في حالة تناقص مابين القائمين فإشارة التصحيح تكون على القائمة المرسلة من الخزينة لتسلم في الزيارة اللاحقة للعون المكلف.

**5. تحويل حصص الصحيحة:**

الحصص الغير مرفوضة تكون صحيحة وترسل لنظام المقاصة قبل الساعة التاسعة.

**6. تحميل CRAوCRL:**

عندما يستقبل نظام المقاصة حصص العمليات تعاد إلى العون المركزي لكل حصة: CRL لتأمين التكلفة الكلية أو الجزئية للحصة.

CRAلتأكيد حساب العمليات من طرف النظام وتاريخ التسوية المطبق.

كل من CRAو CRLتكون محملة في CDومطبوعات في قائمة موقعة من طرف المسؤول وترسل إلى خزينة الولاية ابتداءا من الساعة الثانية عشر[1].

**شروط الانخراط في نظام ARTS**

يتطلب الانخراط في نظام ارتس تقديم طلب الانخراط و موافقة من طرف بنك الجزائر، و يتحصل كل مشارك على الرموز السرية التي تمكنه من اجراء عمليات الدفع .

[1] بودلال حنان،التدقيق البنكي و تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تدقيق مالي و محاسبي، جامعة الجيلالي اليابس ،سيدي بلعباس، سنة 2019

كما يمكن للمنخرط في نظام ارتس عند تقديم طلب الانخراط، اختيار وضعية مشارك مباشر على حساب تسوية في نظام ارتس و تربط ارضية المسماة بأرضية مشارك بهذا النظام أما المشارك غير المباشر فيجوز على حساب تسوية في نظام ارتس غير أنه لا يمكنه الاتصال بهذا النظام الا عن طريق ارضية مشارك خاصة بمشارك مباشر ..

**المطلب الثالث: المقاصة الالكترونية**

في نفس الاتجاه ومن اجل تطوير انظمه الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة، انشأ بنك الجزائر في اوت 2004 فرعا مع البنوك الاخرى يدعى( مركز المقاصة الأولية بين البنوك), وذلك من اجل ضمان انجاز نظام للمقاصة الالكترونية الذي وبعد اتمامه اخذ على عاتقه مهمه ضمان تسييره باعتباره المشغل لهذا النظام، وشرع في انجاز هذا المشروع في سنه2005، وكان الانطلاق الفعلي للعمل بهذا النظام المسمى(ATCI) في16 ماي 2006، وهو نظام مقاصة الكترونية بين البنوك للشيكات والتحويلات التي تقل قيمتها الاسمية عن مليون دج اضافه الى الاقتطاعات الاليه والسحوبات والمدفوعات التي تتم من خلال البطاقة البنكية، وتمت المقاصة الالكترونية في بادئ الامر للشيكات، الحقت التحويلات بها في جويلية2006 ، ثم المعاملات المصرفية الالكترونية في اكتوبر 2006.....[1]

وتعرف المقاص الالكترونية على انها اجراء تقاص الشيكات بين البنوك، عن طريق البنك المركزي بموجب صور الكترونية للشيكات وبدون ان يجري تبادل الشيكات فعليا بين البنوك .....[2]

[1] توفيق غفصي،مرجع سابق

[2] كردي نبيلة،المقاصة الالكترونية للشيكات،مجلة النبراس للدراسات القانونية،المجلد6،العدد1،جامعة العربي التبسي تبسة،سنة2.21،ص28.

### 1. خصائص نظام المقاصة الإلكترونية:

تجدر الإشارة أن مظاهر خصوصية المقاصة الإلكترونية تنبع من تفعيلها وتطبيقها على البنوك والعملاء والاقتصاد:

أ. **بالنسبة للعملاء:** تقتصر المقاصة الإلكترونية الوقت اللازم المقاصة الشيكات من حيث توفير الوقت في جمع الشبكات وفرزها واستلام الرد من البنك المسحوب عليه، وهذا ما يؤثر على رضى العملاء، بالإضافة إلا أن للعملاء الحق في الاستفسار عن حالة الشيك في أية مرحلة من مراحل نظام المقاصة.

ب. **بالنسبة للبنوك:** تؤدي إلى زيادة التوفير عن طريق خفض التكاليف نقل الشيكات وتخزينها، ناهيك عن التقليل من مخاطر نقل وتداول الشيكات ويوفر الشيكات المعلومات الاحصائية عن شيكات المقدمة لتقاص بصورة سريعة ودقيقة.

ج. **بالنسبة للاقتصاد الوطني:** أدى تقليل الوقت اللازم لمقاصة الشيكات إلى زيادة عرض النقود في سوق الوطني والعمل على زيادة التدفق النقدي بدلا من بقاء مبلغ الشيك مجمدا، مما يساهم في القضاء على ركود الاقتصاد الوطني[1].

[1] إبتهال جاسم محمد الحديدي،المقاصة المصرفية الالكترونية،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الخاص،جامعة الشرق الأوسط،سنة2.2.،ص21.

**2. انواع المقاصة الالكترونية:**

يعتمد النظام البنكي الجزائري على عده صور للمقاصة الالكترونية، ولكن تبرز من بينها صورتين اساسيتين يتم استعمالهما بشكل ملحوظ داخل غرفه المقاصة وهما: نظام التسوية الاجمالية الفورية ونظام المقاصة المسافية بين البنوك

**أ. نظام التسوية الاجمالية الفورية:**

تنص المادة 02 من النظام رقم5040 المتعلق بنظام التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل على." يعتبر نظام التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الذي وضعه بنك الجزائر، والمسمى نظام الجزائر للتسوية الفورية( Settlements Time Real Algeria)"أرتسARTS" نظاما للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام " إذا فهذا النظام عبارة عن تقنية مصرفية يتم من خلالها تسوية أوامر الدفع الضخمة بين البنوك التي تفوق قيمتها مليون دينار جزائري، عن طريق التحويل البنكي أو البريدي بهدف ربح الوقت وخفض التكاليف الإجمالية للمدفوعات، وبناء شبكة علاقات قوية بين البنوك

و قد تم تفعيل نظام أرتس في الجزائر منذ شهر فيفري 2006 في إطار تنمية و تطوير الجهاز البنكي الجزائري لمسايرة التطورات الحاصلة على مستوى دولي بهدف تحصين النظام البنكي من مخاطر السيولة و السرعة في تسوية العمليات البنكية، بالإضافة إلى تشجيع المصارف الأجنبية على خوض تجاربها في الجزائر و بعث الثقة في التعاملات البنكية بإتباعها أنظمة تتماشى مع المعايير الدولية .

**ب. نظام الجزائر للمقاصة المسافية بين البنوك:**

نصت المادة 02 من النظام رقم 0605 المتعلق بمقاصة الصكوك و أدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى على "ينجز بنك الجزائر نظام المقاصة الالكترونية للصكوك و السندات

بين البنوك"أتكي(ATCi)،و يتعلق الأمر بنظام ما بين البنوك للمقاصة الإلكترونية للصكوك و السندات و التحويلات و الاقتطاعات الأوتوماتيكية و السحب و الدفع باستعمال البطاقات المصرفية."

وعلى عكس النظام الأول فهذا النظام لا يقبل إلا التحويلات التي تقل قيمتها الإسمية عن مليون دينار جزائري، أين يتم تسويتها وفقا لمبدأ المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع التي يقدمها المشاركون في هذا النظام، ومن أهداف هذا النظام تحسين منظومة التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية الوطنية، وتقليص آجال المعالجة، بقبول أو رفض العملية في أجل 5 أيام، وتحصين طرق الدفع وإضفاء الثقة أكثر في وسائل الدفع، ومكافحة عمليات غسيل الأموال[1].

**3. أهداف المقاصة الإلكترونية:**

- ✓ اكتساب نظام مقاصة الي وعصري ناجح
- ✓ ان تكون التبادلات والمعاملات بين البنوك جد امنه
- ✓ عصرنة وسائل الدفع ما بين البنوك
- ✓ تحسين حلقات التداول المادي للقيم، وتخفيض تكلفه المبادلات بين البنوك
- ✓ تحسين نوعيه وصحه المعلومات
- ✓ ضمان تسوية عمليات المقاصة في ظرف يومي عمل( حيث اجال التحصيل بين البنوك)
- ✓ غرس ثقافه جديده للتبادل المصرفي تقوم على اساس التعاون الفني والحرية التجارية

[1] كردي نبيلة،مرجع سابق ص29.

### 4. الوظائف الاساسية لنظام المقاصة الالكترونية:

- تسيير المبادلات بين البنوك بوسائل الدفع غير المادية
- تسيير المقاصة المتعددة الاطراف مما يسمح بحساب الأرصدة المتعددة الاطراف لكل اداه من ادوات الدفع( الشيك, التحويل, السفتجة, البطاقة البنكية.....)
- اعاده دفع ارصده المقاصة في نظام الدفع للمبالغ الكبيرة و تسويتها
- استلام الشيكات الممسوحة ضوئيا واعاده توجيهها للبنوك المسحوبة منها
- الحفاظ على ارشيف للمعطيات الالكترونية..[1]

### 5. آلية عمل المقاصة الإلكترونية:

لا يوجد هناك نمط معين لعمل المقاصة الالية بل يخضع عملها الى حجم المعاملات واهمية النظام وكذا العوامل القانونية والتجارية المحيطة.

حتى تتمكن دار المقاصة من تحويل الاموال من مكان الى اخر او من بنك لأخر تحتاج الى معرفة من يقوم بالإيداع المباشر اي بمعنى آخر مؤسسة المودع، والذي سيستلم الدفعة اي البنك الذي ستصله المبالغ المدفوعة. وتحتاج دار المقاصة الى معرفة بنك المنشئ الذي يقوم بالدفع من حسابه حتى تقوم بالسحب من حسابه الاصلي ويكون البنك عبارة عن وسيط أصلي، وبالتالي تنتقل الاموال الى دار المقاصة وهو ما يعرف بالاتجاه الفردي، وأخيرا تحتاج ايضا الى معرفة معلومات حول المستلم ومصرفه، فالنظام سيكون معلومات حول المتعاملين التي تتطلب لتحويل الأموال، وتقوم بإرسال الملف من أجل الى البنك من أجل معالجته.[2]

---

[1] فتيحة كون،نظام المقاصة الالكترونية كآلية لتطوير و تحديث وسائل الدفع بالجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية،العدد7،جامعة المدية،الجزائر،سنة2.17،ص381-382.

[2] محرزنوردين، صيد مريم،نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي (عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر)،مركز الجامعي خميس المليانة يومي27/26افريل 2011

### 6. معوقات نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر:

رغم التطور الذي وصلت إليه المقاصة الإلكترونية للشيكات النظام المصرفي الجزائري إلا أنها لازالت تعاني من العديد من النقائص التي تمثل عائقا أمام التقدم الذي لحقت إليه الدول الأخرى سواء العربية أو الغربية.

#### أ. المعوقات القانونية

يعاني النظام المصرفي الجزائري من نقص تشريعي ملحوظ في مجال القطاع المصرفي، حيث تفتقر القاعدة المصرفية إلى قواعد قانونية خاصة بالمقاصة الالكترونية من حيث شروطها وآلية تنفيذها او من حيث نتائجها وما يترتب عليها من التزامات بين البنوك، حيث يفتح هذا النقص التشريعي الباب أمام الاجتهاد الذي يدفع بنا إلى البحث في القواعد العامة سواء في القانون المدني أو القانون التجاري لارتباطهما الكبير بمجال الخدمات المصرفية. فيكون الدور وإسقاط قواعد القانون العامة على معاملات خاصة سيوصلنا إلى نتيجة غير مقبولة بنسبة مئة بالمئة.

فأحيانا القواعد العامة لا تنطبق على حالات قانونية معينة خاصة إذا تعلق الأمر بإسقاط مواد قانونية تتعلق للمعاملات ورقية على معاملات إلكترونية لأن بذلك يثير العديد من الاشكالات تتعلق بطبيعتها المختلفة تماما.

فالمشرع الجزائري حتى بتبنيه لوسائل الدفع الالكترونية ما ينتج معه بطبيعة الحال تبني نظام المقاصة الالكترونية مازال لم ينظمها تنظيما مفصلا بل اقتصر الأمر على مجموعة قواعد قانونية متناثرة في عدة قوانين كالقانون التجاري والقانون المدني إضافة الى الأنظمة القانونية الخاصة بالبنك المركزي.

فمازال القطاع المصرفي الجزائري يعاني من التأخر التشريعي خاصة فيما يتعلق بقانون خاص للمعاملات الالكترونية على غرار باقي الدول الأخرى.

**ب. المعوقات العملية**

يعاني القطاع المصرفي الجزائري العديد من المعوقات على المستوى العملي والتي تؤثر بشكل كبير على تبني نظام المقاصة الالكترونية. فمن ناحية نجد نقص كبير في تعامل الجمهور مع البنوك من خلال الشيكات الالكترونية، فغالب التعاملات التي تتم بين جمهور الجزائريين هي تعاملات نقدية بحتة، فكان من الضروري على المشرعين تبني وسائل تشجع الأفراد على تبني التعامل من خلال الأوراق التجارية والشيكات خاصة التي يتهرب منها الأفراد بسبب مسألة انعدام الرصيد التي سيصطدمون بها عند تقديمها للوفاء.

من ناحية أخرى فإن تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية لشيكات في الجزائر غلب عليه الجانب العملي أكثر من الجانب القانوني. فقد تبنتها البنوك رغم نقص الوعي بها خاصة في جانب العاملين لديها الذين يلزمهم تكوين وتأهيل في هذا المجال أضف الى ذلك أن البنوك الجزائرية لازالت لحد الآن متمسكة بفكرة التعاملات الورقية دون الالكترونية، وتعاني نقص كبير في جانب التجهيزات والآليات الخاصة بتطبيق نظام المقاصة الالكترونية على أكمل وجه.

من أمثلة نقص الوعي في النظام المصرفي الجزائري في جانب التعامل بالمقاصة الالكترونية، تعامل البنوك بصورة الشيك بتسويته من خلال نظام المقاصة الإلكترونية على أساس أنه شيك إلكتروني، مع أن هذا المفهوم خاطئ كون الشيك الصورة لا يتجاوز أن يكون صور ضوئية لشيك من خلال جهاز خاص، في حين أن الشيك الالكتروني هو وسيلة وفاء إلكترونية تخضع للمعالجة الالكترونية الكلية أو الجزئية بهدف تسوية معاملات إلكترونية.

الشيك الالكتروني إحدى وسائل الدفع الحديثة ويعتبر الامتداد لشيك الورقي التقليدي مع بعض الخصوصية نظرا للطبيعة الرقمية التي يتميز بها عملاء البنوك بناءا على حسابات مفتوحة فيها بحيث تعتمد هذه البنوك نظام المقاصة الإلكترونية في تسوية العمليات التي تتم باستخدام

الشيكات الإلكترونية ، فهو محرر يقبل الإلكترونية سواء الكلية أو الجزئية، يتضمن أمرا من شخص يسمى ساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه الذي يكون دائما بنكا بدفع مبلغ معين لفائدة شخص ثالث يسمى المستفيد أو الحامل أو الساحب نفسه أو شخص آخر لدى الاطلاع[1].

[1] كردي نبيلة،مرجع سابق,ص33-34.

## المبحث الثاني : واقع تطبيق آليات الصيرفة الالكترونية

### المطلب الاول: تطور حجم البطاقات البنكية CIB

تمكن البطاقات البنكية cib حاملها من استعمالها في الدفع سواء عبر محطات الدفع الالكتروني في المحلات التجارية و غيرها من المحلات التي تتوفر لديها اجهزة الدفع الالكتروني او عن طريق خدمة الدفع عبر الانترنت، و لمعرفة مدى تطور هذه البطاقات في الجزائر اعتمدنا على مجموعة من الاحصائيات كما هو مبين في الجدول و الاعمدة البيانية.

**1-احصائيات الخاصة بالبطاقة الالكترونية:**

**الجدول رقم (01) نشاط السحب على الجهاز النقدي**

| السنة | عدد أجهزة الصراف الالي | التطور (%) | عدد عمليات السحب | التطور (%) | المبلغ الإجمالي لعمليات السحب (دج) | التطور (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2016 | 1 370 | - | 6 868 031 | - | 98 822 524 500 | - |
| 2017 | 1 443 | 5,33 | 8 310 170 | 21,00 | 126 398 291 000 | 27,90 |
| 2018 | 1 441 | -0,14 | 8 833 913 | 6,30 | 136 233 452 000 | 7,78 |
| 2019 | 1 621 | 12,49 | 9 929 652 | 12,40 | 164 116 233 000 | 20,47 |
| 2020 | 3 030 | 86,92 | 58 428 933 | 488,43 | 1 073 004 953 000 | 553,81 |
| 2021 | 3 053 | 0,76 | 87 722 789 | 50,14 | 1 728 937 064 000 | 61,13 |

**المصدر: مؤسسة تجمع النقد الآلي**

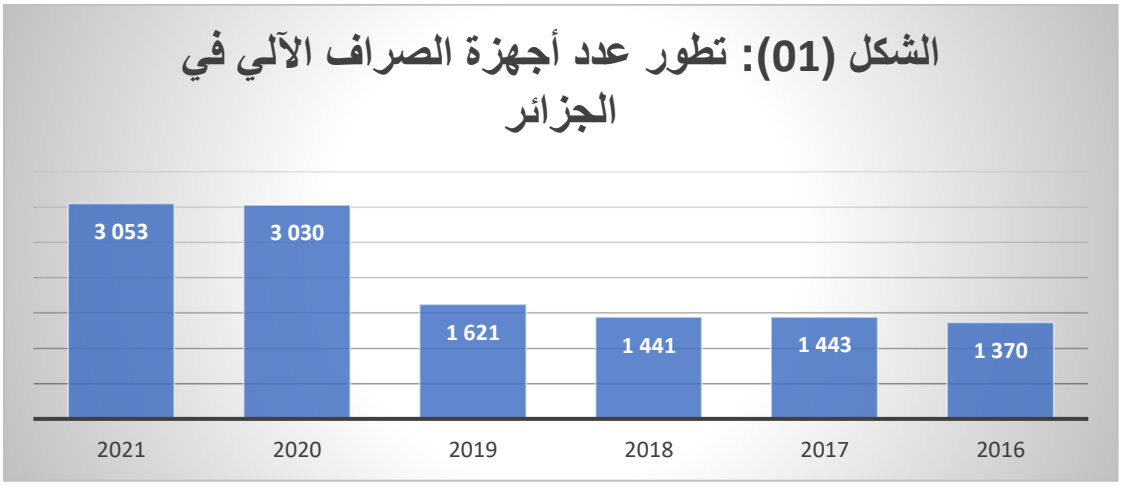


**المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات تقرير بنك الجزائر**

نلاحظ من خلال المنحنى البياني ان عدد اجهزة الصراف الالي عرف تطورا ملحوظا و مستمرا، حيث تم تسجيل 1.370صراف الي خلال سنة 2016 لترتفع هذه القيمة سنة 2017 الى 1.443 بنسبة تطور بلغت 5.33٪، ثم نلاحظ إنخفاض طفيف بنسبة 0.34٪ سنة 2018 حيث بلغت عدد الاجهزة 1.411 لترتفع مجددا سنة 2019 الى 1.621 جهاز بنسبة 12.49٪ لتواصل هذا الارتفاع سنة 2020 بنسبة معتبرة 86.92٪ حيث تم تسجيل 3.03 جهاز و تواصل هذا الارتفاع لتصل عدد الاجهزة الى ذروتها سنة 2021 حيث تم تسجيل 3.053 جهاز بنسبة زيادة بلغت 0.76٪ و هذا ما يفسر الاقبال الكبير للزبائن لإنجاز معاملاتهم عبر هذه الأداة .

الشكل (02): تطورعدد عمليات السحب عبرأجهزة الصراف الآلي

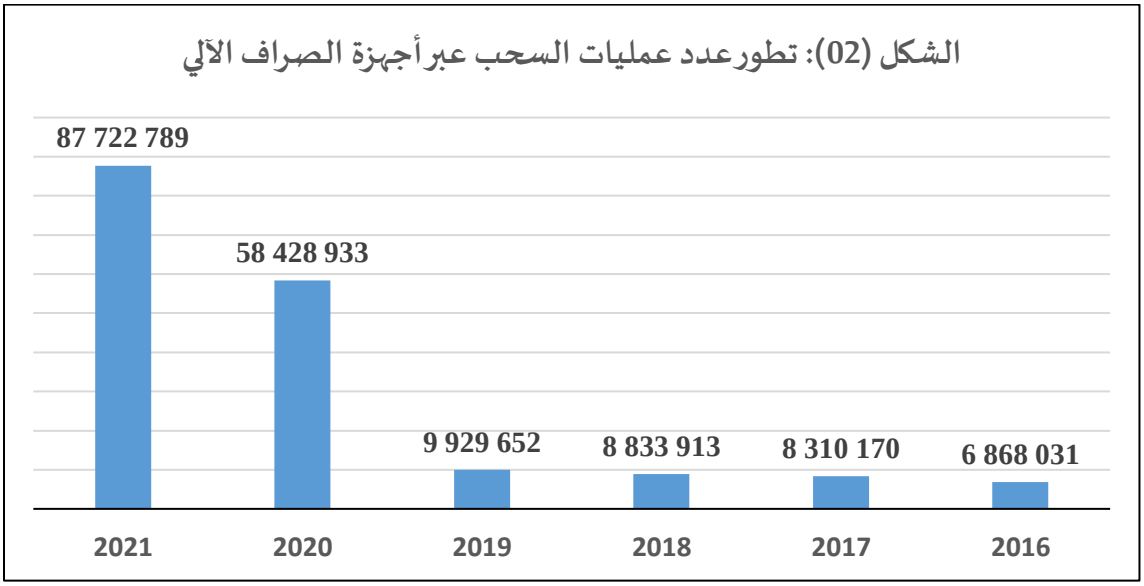


**المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات تقرير بنك الجزائر**

من خلال المنحنى البياني الموضح أعلاه نلاحظ أنه خلال السنوات "2016 2017 2018 2019" عدد عمليات السحب عبر اجهزة الصراف الالي كانت ضئيلة جدا و تتزايد بنسب قليلة حيث تم تسجيل 6868031 عملية سحب مقابل سنة 2016 مقابل 9929652 عملية سنة 2019 و هذا راجع الى تخوف الزبائن من التقنية الجديدة و عدم الاقبال عليها لتشهد سنة 2020 قفزة نوعية بتسجيل 58428933 بنسبة ارتفاع بلغت 488.43٪ و استمرار هذا التزايد لتصل عدد الاجهزة الى ذروتها سنة 2021 بتسجيل 87722789 جهاز و يمكن تفسير الارتفاع

المعتبر و الملحوظ بجائحة كورونا و اضطرار الزبائن لإنجاز معاملاتهم عن بعد و اعتمادهم على السحب الالكتروني لتفادي الاكتظاظ .

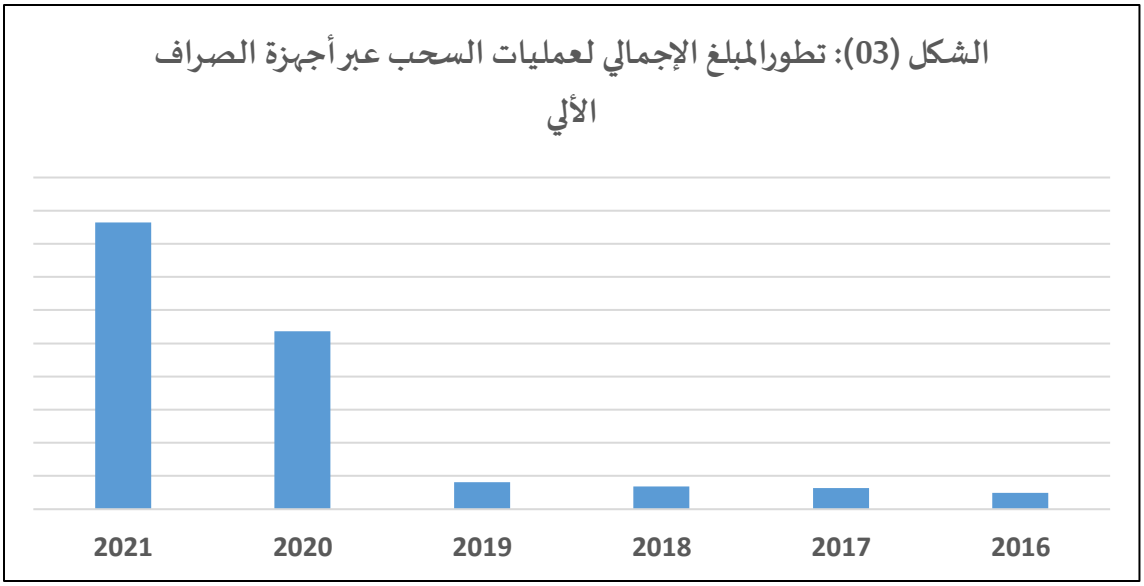


**المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات تقرير بنك الجزائر**

اما بنسبة للمبالغ الاجمالية لعمليات السحب فنلاحظ انه تم تسجيل مبلغ 98822524500 مليار دينار سنة 2018 و ارتفاع هذا العدد بنسبة قليلة الى غاية سنة 2019 حيث تم تسجيل 164116233000 مليار دينار لتشهد بعد ذلك تطور ملحوظ سنة 2020 بنسبة تزايد بلغت 553.81٪ حيث تم تسجيل مبلغ 10730049300 مليار دينار و ارتفاع هذا العدد الى 172893706400 بنسبة تزايد 61.13٪ سنة 2021.

**الجدول رقم (02) نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني**

| السنة | العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة | التطور (%) | العدد الإجمالي لمعاملات الدفع | التطور (%) | المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج) | التطور (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2016 | 5 049 | - | 65 501 | - | 444 508 902 | - |
| 2017 | 11 985 | 137,37 | 122 694 | 87,32 | 861 775 369 | 93,87 |
| 2018 | 15 397 | 28,47 | 190 898 | 55,59 | 1 335 334 131 | 54,95 |
| 2019 | 23 762 | 54,33 | 274 624 | 43,86 | 1 916 994 721 | 43,56 |
| 2020 | 33 945 | 42,85 | 711 777 | 159,18 | 4 733 820 043 | 146,94 |
| 2021 | 37 561 | 10,65 | 2 150 529 | 202,14 | 15 113 249 500 | 219,26 |

تتولى البنوك الجزائرية الخاصة منها و العامة او المختلطة الى جانب مؤسسة بريد الجزائر، توزيع اجهزة الدفع على التجار و المؤسسات الاقتصادية من اجل تقديم خدمة الدفع الالكتروني لزبائنه و خلال الفترة 2016 الى غاية 2021 لوحظ تزايد في عدد محطات الدفع الالكتروني العاملة من 5049 جهاز موزع الى 37561 جهاز نهاية 2021

و توفر هذه المحاطات لزبائنها دفع المستحقات دون تحمل عبء حمل السيولة النقدية، حيث سجلت سنة 2016 اجمالي معاملات الدفع الالكتروني في الجزائر 65501 عملية بمبلغ يقدر ب 444508902 دج ليتضاعف اجمالي المعاملات الدفع في سنة2017 الى 122699 عملية بمبلغ 861775369 دج و بنسبة تطور بلغت 87,32٪ و استمر هذا التطور الى غاية 2020 حيث شهدت قفزة نوعية و تسجيل 711777 عملية بمبلغ 4733820043 اي بنسبة 159.18٪ و استمرار التطور الى غاية 2021 بنسبة 202,4٪

**المطلب الثاني: تقييم نظام arts**

يتمثل نشاط نظام artsفي عدد العمليات المنجزة وقيمتها الحقيقية بالنسبة للحجم الكلي ولتقييم نشاط هذا الاخير اعتمدنا مجموعة من الاحصائيات خلال فترة معينة وهذا ما يوضحه الجدول ادناه.

**الجدول رقم (03) نظام التسوية الإجمالي في الوقت الحقيقي للمبالغ الكبيرة والمدفوعات العاجلة (نظام ARTS)**

| 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد العمليات | المبلغ بالمليار دج | عدد العمليات | المبلغ بالمليار دج | عدد العمليات | المبلغ بالمليار دج | عدد العمليات | المبلغ بالمليار دج |
| 334 749 | 264 140,600 | 328 404 | 201 692,300 | 339 227 | 99 896,266 | 360 919 | 101 621,408 |

من خلال الجدول الموضح اعلاه نلاحظ انخفاض طفيف ب1.9٪ حيث تم تسجيل 328404 عملية سنة 2016 مقابل 334749 عملية تسوية مسجلة في دفاتر محاسبة بنك الجزائر في سنة 2015 يصاحبها انخفاض معتبر في القيمة بمعدل 23.9٪ حيث تم تسجيل 201692300 مليار دينار سنة 2016 مقابل 264140600 مليار دينار في 2015،و يفسر هذا التراجع من حيث الحجم والقيمة سويا بانخفاض عمليات السياسة النقدية و انخفاض العمليات بين المشاركين.

اما في سنة 2017 فنلاحظ ارتفاع طفيف في عدد العمليات حيث سجلت 339227 عملية بمعدل ارتفاع قدره 3.3٪ يقابله تراجع معتبر من حيث القيمة حيث سجلت مبلغ اجمالي قدره 99896,3 مليار دينار بمعدل تراجع 50.5٪، لترتفع عدد العمليات من جديد سنة 2018 الى 360,919 عملية بمبلغ 101621,48 مليار دينار اي بارتفاع من حيث الحجم بنسبة 6,38٪ ونمو بنسبة 1.73٪ من حيث القيمة.

## المطلب الثالث: تقييم نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات

من اجل تقييم هذا النظام قمنا بجمع المعلومات المتعلقة بالعمليات المتداولة بالاعتماد على تحليل المعلومات الواردة في التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة المدروسة و يمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول التالي

**الجدول رقم (04) احصائيات خاصة بالمقاصة الالكترونية**

| | 2016 | | 2017 | | 2018 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد العمليات بالمليون | المبلغ بالمليار دج | عدد العمليات بالمليون | المبلغ بالمليار دج | عدد العمليات بالمليون | المبلغ بالمليار دج |
| **اجمالي المقاصة الالكترونية** | **21,000** | **17 639,500** | **22,946** | **18 753,752** | **25,030** | **17 016,830** |
| الشيكات | | 16 353,300 | 8,300 | 17 370,058 | 8,272 | 15 499,681 |
| أوراق تجارية | | 20,462 | 0,220 | 401,125 | 0,203 | 413,031 |

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه بان عدد العمليات المنجزة والمنفذة عبر النظام أخذ منحنى تصاعديا من سنة الى اخرى، حيث كانت 21000 مليون عملية منجزة في سنة 2016 لتصل الى 25030 مليون عملية منجزة خلال سنة 2018 مما يعني ان هناك اقبالا كبيرا على هذا النظام من طرف مختلف المتعاملين فيما يخص العمليات التي تتم بين المصارف او العمليات لصالح الزبائن.

اما من حيث القيمة فقد تضاعفت بقيمة قدرها 18753.752 مليار دينار سنة 2017 مقابل قيمة قدرها 17639,5 مليار دينار في 2016، اي بارتفاع معتبر بلغ 9.3٪ من حيث الحجم و6,3٪ من حيث القيمة.

اما في سنة 2018 فنسجل ارتفاع في حجم العمليات بلغ قدره 18,32٪ يقابله تراجع في القيمة التي بلغت 17016,830 بمعدل انخفاض قدره 10,20٪.

من حيث المعاملات نلاحظ ارتفاع في مبلغ الصكوك التي تمت مقاصتها الكترونيا، حيث بلغت 17370,1مليار دينار سنة 2017 مقابل 16353,300 في سنة 2016 لينخفض في سنة 2018 الى 15499,681 مليار دينار.

اما فيما يخص الاوراق التجارية فنلاحظ ارتفاع معتبر في القيمة حيث سجلت قيمة قدرها 423,031 مليار دينار سنة 2018 مقابل 20,462 مليار دينار سنة 2016.

فيما يخص الاوراق التجارية يعمل بنك الجزائر على اعداد مشروع توحيد هذه الاوراق وذلك سيسمح للمصارف بتبادل هذه الاوراق في صيغة رقمية كليا.

**خلاصة الفصل الثاني:**

من خلال هذا الفصل حاولنا تطبيق الجانب الذي درس في الفصل النظري كما حاولنا تحديد واقع وسائل الدفع الحديثة المستخدمة في الجزائر، حيث قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات الضرورية لتدارك تأخر الحاصل في المجال المصرفي ومن أهم هذه الإجراءات إنشاء شركة تأليه الصفقات البنكية النقدية المشتركة ,SATIM بالإضافة إلى مشروع البطاقة البنكية المشتركة CIBوكذا تبني نظام أرتس لتسوية المدفوعات، ونظام المقاصة الإلكترونية ATCIوقد حاولنا تحليل بعض الإحصائيات الخاصة بتطور كل نظام خلال المدة 2021/2016 وذلك لمعرفة أثر هذه الوسائل على البنوك التجارية.

# خاتمة

أصبح لزاما على البنوك التجارية أن تتماشى مع التطور الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبح استخدام تلك التكنولوجيا ضرورة من ضروريات العمل البنكي، وذلك من اجل تلبية حاجات ورغبات زبائنها باعتبارهم محور الاهتمام من حيث الأهداف المسطرة، من وذلك من أجل الارتقاء والرفع من مستوى الأداء البنكي والذي يظهر أساسا في كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

ومن هنا فقد أضحى لزاما على البنوك التجارية مواجهة تلك التحديات والمتطلبات باتخاذ الخطوات الملائمة، حيث كان ظهور الصيرفة الإلكترونية والتي توفر الراحة والوقت والمال لعميل حيث تسمح له القيام بالعمليات البنكية التي يريدها من بيته أو من أي مكان مجهز بحاسوب خلال كل أيام الأسبوع، كما عرفت الصيرفة الإلكترونية عدة أنواع من وسائل الدفع الإلكترونية وأنظمة التحويل المالي الإلكتروني وأجهزة الصراف الآلي، حيث ترسي الصيرفة رساء الصيرفة وذلك من أجل تقديم أداء ذو الإلكترونية على بنية التحتية اللازمة لبناء و فعالية وكفاءة.

ونظرا لأهمية ما قدمته الصيرفة الإلكترونية لاقتصاد العالمي حاولت الجزائر مثلها مثل الدول العربية النهوض وتطوير نظامها البنكي لمواكبة كل ما هو جديد في تحديث أنظمة إمداد الخدمة البنكية، فقامت بإصلاحات عديدة لإرساء بنية تحتية تساعدها على نهوض بآليات الصيرفة الإلكترونية، وذلك من أجل تفعيل نشاطها البنكي.

**النتائج العامة للبحث:** لقد أفضت هذه الدراسة الى الخروج بجملة من النتائج نختصرها في ما يلي:

- ✓ تساهم الصيرفة الالكترونية في تطوير و تنويع الخدمات المصرفية، و ذلك بتطوير الخدمات الموجودة و ابتكار خدمات مصرفية جديدة و مقنعة للعملاء.
- ✓ نمو و تطور التكنولوجيا الرقمية و الانظمة الالكترونية و شيكات الاتصالات ساهم بشكل فعال في تطور الخدمة المصرفية و فعالية ادائها و اقبال العملاء عليها، وهو ما لاحظناه من خلال تحليل التطور المادي للخدمات المصرفية عبر مختلف القنوات المصرفية خلال الفترة الممتدة بين 2016-2021 .
- ✓ ساهمت التطورات التي شهدتها الخدمات المصرفية الالكترونية في اعطاء تصور جديد لنظام مصرفي مبني على الكترونية الخدمة المصرفية بأكملها خاصة في ظل ظهور اشكال و أنظمة جديدة ساهمت في تحسين جودة الخدمة المصرفية.
- ✓ توجد علاقة ايجابية بين الخدمات المصرفية الالكترونية و زيادة ربحية البنوك.
- ✓ انعكاس الخدمات المصرفية الالكترونية على زيادة الربحية يؤدي الى تعزيز الأداء العام للبنوك.
- ✓ تعمل الصيرفة الالكترونية على جذب عملاء جدد للمصرف و ذلك بتقديم خدمات مصرفية بطريقة سهلة و بتكاليف منخفضة و في زمن وجيز دون الحاجة الى الوقوف في الصفوف الطويلة في الفروع كما في الصيرفة التقليدية.
- ✓ جعل نظامي ARTS و ATCI اوامر الدفع تتم بسرعة اكبر و تتبع مسارها ممكن و دقيق الأمر الذي مكن من الوقاية من تبييض الأموال، كما جعل من تكاليف تنفيذ اوامر الدفع بواسطة الشيك و امر التحويل اقل.
- ✓ من اجل عصرنة النظام البنكي الجزائر تعتمد نظامين هما نظام التسوية الاجمالية الفورية و نظام المقاصة الالكترونية .

**اختبار صحة الفرضيات في ظل النتائج المتحصل عليها:**

1.من خلال دراستنا في الفصل الاول لموضوع الخدمات المصرفية الالكترونية التي كانت في بدايتها مجرد خدمات الكترونية تقدم في المصارف التقليدية بواسطة جهاز الكمبيوتر، و لكن مع الثورة التقنية التي شهدها العالم و الانتشار الواسع في شبكة الانترنت اصبحت هذه المصارف تقدم خدمات في بيئة افتراضية دون حاجة العميل للاتصال المباشر بالمصرف، و هو ما يميزها عن المصارف العادية و هذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى

2.البطاقات البنكية لم تلقى النجاح المنتظر و يتجسد هذا على ارضية الواقع بالعدد القليل من المستعملين لهذه البطاقات و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية

3.لم يعد للموقع الجغرافي للبنك دور في جذب العملاء و زيادة التوريد الخدمات في ظل استخدام اليات الصيرفة الالكترونية و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

**التوصيات و الاقتراحات:**

بناءا على النتائج التي توصلنا اليها من خلال البحث يمكن تقديم التوصيات التالية:

1.لا يجب ان يكون اعتماد نظام الدفع الالكتروني مشروع من منظور جزئي اي من منظور مصرف واحد أو مجموعة محدودة، بل يجب أن تطبق هذه الفكرة على مستوى النظام المصرفي في الجزائر ككل

2.على الجزائر أن تأخذ بتجارب الدول المتقدمة والدول النامية و تستفيد منها من اجل التفوق و الاستمرار في تحديث و عصرنة نظام الدفع

3.ترتبط عصرنة البنوك فضلا عن اليات الصيرفة الالكترونية بالإضافة الى التكوين والتدريب المستمرين للموظفين، وهو ما يتطلب ميزانية خاصة لهذا الغرض

4.وضع آليات حديثة ومتطورة لتقديم الاداء البنكي في ظل الصيرفة الحديثة

5.تنظيم دورات تحسيسية و توعوية تحفز المؤسسات الاقتصادية و المالية بضرورة تبني و توظيف تكنولوجيات الاعلام و الاتصال في انشطتها المختلفة مثل فتح مواقع الكترونية متخصصة للتعريف بهذه التكنولوجيات و بيان فوائدها

**افاق البحث:**

بالرغم من محاولة التطرق لكل جوانب هذا الموضوع الا ان هناك بعض الجوانب التي لم نتعرض لها نذكر منها:

1.اليات مواجهة التحديات التي تعيق انتشار و تطور وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

2.دراسة مقارنة بين المصارف الاجنبية الرائدة في تبني الصيرفة الالكترونية و بين المصارف الجزائرية من اجل رصد الاختلاف في مستوى الجودة

# قائمة المصادر والمراجع

**الكتب :**


- أسامة محمد الفولين زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، س2005.
- أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، ط1 الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن (عمان)،سنة2013.
- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر، المملكة الأردنية ، عمان، سنة 2010.
- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر، المملكة الأردنية، عمان، سنة 2010.
- مبروك رايس، إنعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، ط1، دار الجنان، الأردن، 2016.
- محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية: العادية، غير العادية، الإلكترونية،ط1،دار الفجر، القاهرة مصر،2016، .
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط1،دار المناهج، الأردن عمان، 2014.
- مصطفى يوسف كافي، النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة، الطبعة الأولى، دار المؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، سنة 2011.


**الرسائل الجامعية :**


- إبتهال جاسم محمد الحديدي، المقاصة المصرفية الالكترونية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، سنة2002.
- بودلال حنان، التدقيق البنكي و تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تدقيق مالي و محاسبي، جامعة الجيلالي اليابس ،سيدي بلعباس، سنة 2019.
- حفيظة كراع، العمل المصرفي الالكتروني والمسؤولية المدنية للبنك فيه، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة2021.
- صلاح الدين مفتاح سعد الباهي، اثر جودة الخدمات المصرفية الالكترونية على رضا الزبائن، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على ماجيستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، سنة 2016.
- محمد سالم محمود شيخة، الأوراق التجارية الالكترونية، –دراسة تحليلية مقارنة– رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على ماجستير في القانون الخاص من كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، سنة 2019.

## المجلات و المقالات :


- امينة بنعلي، واقع تسويق الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر في إطار مؤسسة ساتيم، المجلة الدولية للابتكار و الدراسات التطبيقية، مجلد 29،عدد1،جامعة طاهري محمد، بشار.
- تومي براهيم، تقييم تجربة استخدام نظامي التسوية الاجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجلARTS و المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض ATCI في النظام المصرفي الجزائري خلال عقد من الزمن، مجلة العلوم الانسانية، العدد 46،جامعة محمد خيذر، بسكرة، مارس 2017.
- جلول بن قشوة، آليات الدفع الحديثة في المؤسسات المالية الجزائرية ومساهماتها في انتشار استعمال التسويق الالكتروني، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 8، العدد2، جامعة الأغواط، الجزائر، مارس 2017.
- جلولي سهام، الشريفة منصور، المعاملات المالية الالكترونية بين البنوك المصرفية (دراسة حالة الجزائر)، المجلة العالمية للاقتصاد و الاعمال، مجلد5،العدد3،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر، ديسمبر2012.
- خليلي ناريمان، بن بوزيان محمد، دور وخصائص الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز العلاقة مع الزبون، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد1، الجزائر، سنة2022.
- زغدار احمد، حميدي كلثوم، تقييم اداء نظام الجزائر للتسوية الفورية في النظام المصرفي الجزائري خلال2006-2004، مجلة البحث و الدراسات العلمية، مجلد9،العدد2،الجزائر، ديسمبر2015.
- عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، المؤتمر الدولي العلمي "إصلاح النظام المصرفي في الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، مداخلة بعنوان تطبيق أنظمة الصيرفة في الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة قاضي مرباح ورقلة، بدون نشر.
- عبد القادر شارف، البنوك الشاملة والأدوار الجديدة، في ضل العولمة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد1، العدد3، 2007، جامعة الأغواط.
- عصام نجاح ،صليح بونفلة،بطاقة البيبنكية CiBونظام القانوني للعقود الخاصة بها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 9،العدد3,جامعة8ماي قالمة الجزائر، ديسمبر 2018.
- فتيحة كون،نظام المقاصة الالكترونية كآلية لتطوير و تحديث وسائل الدفع بالجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية،العدد7،جامعة المدية،الجزائر،سنة2017.
- قاضب عبد الرزاق وآخرون، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد2، العدد2022،1،جامعة خميس المليانة(الجزائر).

- كردي نبيلة،المقاصة الالكترونية للشيكات،مجلة النبراس للدراسات القانونية،المجلد6،العدد1،جامعة العربي التبسي تبسة،سنة2102.
- محرزنوردين، صيد مريم،نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي (عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر)،مركز الجامعي خميس المليانة يومي27/26افريل 2011.
- محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، دار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
- مزريق عاشور، معموري صورية، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، 11-12 مارس 2008.
- مصطفى طويطي، وسائل الدفع الالكتروني، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 9، جامعة البويرة، سنة 2013.
- نسرين ميموني، فريد بن طالبي، نظام الدفع الالكتروني في الجزائر واقعه و اثره على الاقتصاد الوطني، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد1. العدد 1،جامعة محمد بوقرة بومرداس،سنة 2021.


## المواقع الالكترونية:


- (SATIM) https:/www.satim.dz
- (BADR) https://badrbanque.dz.
- Https:// www.banxybank.com.